

في
الحديث النبوي

أمال ومحاضرات
لطلاب شهادة علوم اللغة العربية
في كلية الآداب
من الجامعة السورية

2270.01.992
al-Zarqa
...Fi al-hadith al-nabawi...

DATE	ISSUED TO
MR 4 '54	Bindery
JUN 7 '54	

[illegible]

Princeton University Library



32101 072536319

هدية المؤلف الى مكتبة جامعة
برنتون

١٥٥٢/٩/٢٢
Mustafa Ahmad
al-Zargā'

مُصْطَفَى أَحْمَد الزَرْغَاوِي

Mustafa Ahmad
al-Zargā'

في

الحديث النبوي

Fi al-hadith al-nabawi

أعمال ومحاضرات

اطلاب شهادة علوم اللغة العربية
في كلية الآداب
من الجامعة السورية

مطبعة الجامعة السورية

١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي منه الهداية ، واليه النهاية .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله ومجتهبه ، وعلى سائر رسل الله .
وبعد فهذه إملاءات أُمليتها وجعلت موضوعاتها محاضرات دراسية القيمة
على طلاب شهادة علوم اللغة العربية من كلية الآداب في الجامعة السورية ، في
علم الحديث النبوي الذي يتكون منه ومما نشأ حوله من العلوم أثر في اللغة والثقافة
العربية بارز متطاول . وقد أعقبتهما بنصوص مختارة من الحديث الثابت اتخذتها أساساً
لتحليل أسلوبه ودراسة نصوصه في محاضرات تالية بعد تلك المحاضرات الأولى
عن علم الحديث .

وقد التزمت فيها التبسيط والإيجاز كما يناسب مثل هذه الكلية ، بقدر ما يجب
أن يعرفه طالب علوم اللغة العربية عن أبرز أثر ومؤثر في اللغة وآدابها ،
والثقافة العربية وعلومها .

وقد طرقت فيها بعض مباحث جديدة عن الحديث مما يحسن أن يقع على أسماع
طلاب الجامعات العربية ، ويكون على اختصاره وإيجازه مفيداً وسبباً إلى
التوسع فيه فيما بعد .

ومن الله تعالى استمد العون وهو ولي التوفيق .

دمشق ، في ٢٤ جمادى الأولى / ١٣٧٢ هـ = ٨ شباط ١٩٥٣ م

مصطفى احمد الزرقا

2270

.01

992

معنى الحديث والسنة

تطلق كلمة « الحديث » في الاصطلاح الاسلامي على ما أثر ونقل عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من قول ، وفعل ، وتقدير ، وصفات . والمراد بالتقرير ما فعله أحد بمحضر من النبي عليه السلام فأقره ولم ينه عنه .
والحديث بهذا المعنى هو مصدر من مصادر التشريع الاسلامي ، أي من مصادر الدين بمعناه الشامل لجميع نظمته الشرعية ، من عبادية واجتماعية وقضائية ، في الميدانين: الروحي والمادي .
ويعتبر الحديث النبوي المصدر الثاني للشرعية الاسلامية بعد الكتاب ، وهو القرآن .

ويرادف الحديث لفظ السنة (بضم السين وتشديد النون) على المشهور من معناه . فان السنة في اللغة معناها الطريقة ؛ والمراد بها في اصطلاح الاسلام ما استنته النبي عليه الصلاة والسلام كطريقة مشروعة بقوله أو بفعله أو تقريره . وقد ورد في الحديث عن النبي عليه السلام :

« عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ »

وقد يفرق في استعمال العلماء ومقاصدهم بين لفظي « السنة » والحديث »

فيطلق الحديث على ما ينقل من قول النبي وفعله وتقريره وصفاته ، وتطلق السنة على معنى الواقع العملي في تطبيقات الشريعة منذ عصر الرسول الى آخر عهد الصحابة .

والفرق بين المعنيين أنه قد ينقل عن النبي عليه الصلاة والسلام حديث لفظي ويرى العلماء أن (الواقع العملي) الذي يثبت نقله يختلف عن مدلول الحديث اللفظي المنقول ، فيقال عندئذ : نُقل في الحديث كذا ، والسنة على كذا ، أي أن العمل المأثور في عهد الرسول على خلافه .

وعندئذ اذا كان كل منهما صحيح الثبوت يلجأ العلماء الى التوفيق بين الحديث والسنة ان أمكن التوفيق ، أو الى ترجيح أحدهما في العمل لأسباب مرجحة ان لم يمكن التوفيق ؛ كما اذا تعارض حديثان من قول الرسول منقولان صحيحان ، فانهما يعتبر أحدهما ماسخاً والآخر منسوخاً ، فيبحث عن الناسخ والمنسوخ منهما .

وعلى هذا التمييز بين معنى السنة والحديث في بعض الاستعمالات يحمل مثل قول عبد الرحمن بن مهدي ، وقد سئل عن رأيه في الامام مالك والاوزاعي وسفيان بن عيينة : أيهم أعلم ؟ فقال :

«الاوزاعي امام في السنة وليس بامام في الحديث، وسفيان امام في الحديث وليس بامام في السنة ، ومالك امام فيهما معا» .

فلسنة اذن استعمالان : احدهما بمعنى الحديث النبوي ، والآخر بالمعنى الثاني المشروح .

٢

الحديث، والخبر، والأثر

المشهور الذي عليه اصطلاح الجمهور أن الحديث والخبر والأثر، هذه الألفاظ الثلاثة، مترادفة في معناها عند أهل الحديث. فكل منها يدل على معنى ما أضيف إلى النبي عليه الصلاة والسلام من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

ولكن الفقهاء الحراسانيين يفرقون في اصطلاحهم بين الخبر، والأثر، فيقولون:

— الخبر ما يروى عن النبي نفسه؛

— والأثر ما يروى عن الصحابة من أقوالهم في الشؤون الشرعية.

والجمهور يسمون هذا «خبراً موقوفاً»، لوقوف به عند الصحابي دون أن يعزى إلى النبي عليه السلام.

٣

المتن، والسند

الأحاديث التي نقلت، ثم سجلت بالتدوين عن النبي (ص) وتوارثتها الأجيال المتعاقبة إلى عصرنا هذا، كلها فيها عنصران اثنان: المتن، والسند.

فأما المتن فهو نص الحديث المروي ، أي انه هو القول المنقول عن النبي عليه الصلاة والسلام أو الفعل أو الصفة أو التقرير .

وأما السمر فهو الرواة الذين نقلوا بالتسلسل واحداً عن واحد هذا المتن .
والمتن في اللغة هو ما بجانب العمود الفقري من عصب ولحم عند الصلب ، وهما في الجسم متنان ؛ ويطلق أيضاً على الظهر كله . وقد سمي به نص الحديث لأنه الناحية المقصودة بالنقل ، المعتمد عليها كأصل في الاستنباط والتشريع .

وأما السند (بالتحريك) لغةً فمعناه ما يستند اليه ويعتمد عليه . وسميت به سلسلة الرواة الناقلين للمتن لأن معرفة ثبوت هذا المتن من عدمه ، ودرجة الثقة بصحة وروده عن النبي عليه السلام ، يعتمد ذلك على حال الرواة ودرجة الثقة بهم علماً وأمانة ووعياً وضبطاً .

٤

طريقة النقل والحفظ

والأحاديث المروية عن النبي (ص) لم يكن يسمعها جميع الناس من الصحابة ، وإنما يسمعها طائفة منهم ويغيب عنها أكثرهم . فلا مجال لأن يعرف الغائب هذه الأوامر والنواهي التي تصدر عن النبي (ص) إلا بطريق النقل والتبليغ . ولذا كان النبي عليه السلام يأمر في كثير من المواطن في نهايات خطبه وأوامره أن تبلغ فيقول :

« ألا فليبلغ الشاهد الغائب قرباً مبلغاً أوعى من سامع »

وهذا النص يرشدنا إلى ما حصل فيما بعد العصر الاول من تقسيم علم الحديث إلى: رواية ورواية كما سيأتي .

كان الحديث في عصر الرسول (ص) إنما يحفظ في الصدور ويتناقله الصحابة تناقلاً شفهيّاً، وكلما كان يدون تدويناً في عهد النبي عليه السلام ، وقد أثر عن النبي (ص) أنه نهى عن كتابة الحديث ، وقال :

« من كتب عني غير القرآن فليمححه »

وكان هذا الحديث الناهي سبباً في الانصراف عن كتابة الحديث في مبدأ الأمر ، واستمر هذا إلى زمن بعد النبي عليه السلام .

ثم نظر العلماء في معنى هذا الحديث والغاية منه ، ورأوا أن الغاية من النهي عنه هي خشية النبي عليه السلام أن يختلط القرآن بالحديث إذا كتب الاثنان ؛ فلذلك أراد قصر الكتابة على القرآن في عصره ، فكان له كتبة للوحي يسجلون ما ينزل من القرآن في مواضعه بأمر النبي عليه السلام على الرقاع ، والواح العظام .

فبعد أن انقضى عصر الرسالة وزمن بعده ، واستقرت رواية القرآن وكتابه ، وعمت الى الآفاق في عهد عثمان (رض) ؛ وحفظ في صدور الآلاف الكثيرة ، لم يبق محذور من كتابة الحديث ، ولا سيما بعد ان مات كثير من الصحابة الذين يحفظون مختلف الأحاديث في صدورهم ، ويُخشى إن لم يجمع الحديث ويسجل أن يزول بزوال حفظه وناقله . فاستقر رأي العلماء على وجوب كتابته وانصرفوا إلى تدوينه وجمعه .

وأول من أمر بذلك فيما عرف هو عمر بن عبد العزيز كما سنرى .

رواية الحديث بالمعنى

الأصل في نقل الأقوال أن تنقل وتروى بالفاظها الأصلية كما تكلم بها قائلها . وهذا القيد في نقل الحديث النبوي ألزم منه في سائر أقوال الناس ؛ لأن الحديث النبوي مصدر للأحكام الشرعية التي قد يختلف فيها الفهم والاستنباط تبعاً لاختلاف الألفاظ والصياغة .

ولهذا اتفق العلماء على عدم جواز رواية شيء من الأقوال النبوية بالمعنى دون اللفظ مادام النقل باللفظ ممكناً ، إلا أن يبين الراوي أنه إنما ينقل بالمعنى دون اللفظ .

واختلفوا في جواز ذلك عندما يكون النقل باللفظ متعسراً كما في الخطب الطوال ، فمنعه قوم ، منهم ابن سيرين ، وعلي بن المديني ، والقاسم ابن محمد . وأجازه آخرون بشرط إمكان المحافظة على المعنى كاملاً . ولم تخل الحال من وجود أحاديث كثيرة روي بعض أجزائها بالمعنى ، بدليل اختلاف بعض الألفاظ في بعض روايات الحديث عن بعض . والقدر الذي وجد من المرويات بالمعنى إنما كان على الغالب في الخطب الطوال المروية عن النبي عليه السلام ، وفي مرويات الصحابة قبل عصر التدوين ؛ فهم أهل اللسان ، ويستطيعون إذا نسوا لفظاً مما سمعوا أن يعوضوه بلفظ يؤدي معناه تمام التأدية .

ضرورة الاعتماد على الحديث في بناء الإسلام

إنَّ أحاديث رسول الله (ص) وسنته أصل ومصدر ضروري من مصادر الشريعة الإسلامية ، ولا يمكن الاستغناء عنه في بناء أحكام الإسلام بالاعتماد على القرآن وحده . وذلك أنَّ القرآن - وإن كان هو الأساس الأول للتشريع الإسلامي والمصدر الأصلي الذي بينت فيه أسس الشريعة وأوضحت معالمها في العقائد تفصيلاً وفي الأحكام العملية إجمالاً - إنما هو في هذه الناحية كالدستور الأساسي في الشرائع الوضعية لدى الأمم والدول الحديثة .

فهو بصفته الدستورية هذه إنما يتناول بيان الأحكام بالنص الإجمالي ، ولا يتصدى للجزئيات وتفصيل الكيفيات إلا قليلاً ، لأن هذا التفصيل يطول به ويخرجه عن أغراضه القرآنية الأخرى من البلاغة ، والعضة ، وتسهيل التلاوة ، والحفظ ، وغير ذلك .

فقد ورد في القرآن مثلاً الأمر بالصلاة والزكاة وغيرهما من الواجبات مجملًا ولم يفصل فيهما كيفية ولا مقادير ؛ بل فصلت ذلك السنة بقول الرسول عليه السلام وفعله .

وكذلك نص القرآن على حل البيع وحرمة الربا نصاً إجمالياً بقوله تعالى : « أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » ولم يبين ماهي مقاييس الربا وما

هي الأموال والعقود الربوية ، ليعرف ما يدخل فيه وما يخرج عنه ؛
وانما جاء بيان ذلك في السنة .

وأمر القرآن أيضاً بالوفاء بالعقود في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا
أوفوا بالعقود » ؛ ولم يبين : ماهي العقود والعهود الصحيحة التي يجب
الوفاء بها ، وما الباطلة أو الفاسدة التي ليست محلاً للوفاء ؛ فتكفلت السنة
أيضاً ببيان أسس هذا التمييز ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام في جملة
ماورد عنه في حادثة معروفة :

« كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل . »

والمراد بما ليس في كتاب الله ما يتضمن مخالفةً لأسس الشريعة التي
قررها القرآن ؛ فالتعاقد على ذلك واشترائه باطل ، كما يعتبر اليوم في
النظريات القانونية الحقوقية التعاقد على ما يخالف النظام العام أو الآداب
العامة ، أو يخالف النصوص القانونية ، باطلاً .

فكتاب الله هنا ليس معناه القرآن ، بل معناه ما كتبه الله وأوجبه ،
أي شريعته التي شرعها . فالكتاب هنا مصدر بمعنى اسم المفعول ، أي
المكتوب ، كما في قوله تعالى : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » .
على أن القرآن قد تناول بالتفصيل بعض جزئيات الأحكام في بعض
المواضع أو الموضوعات ، كما في المواريث ، وكيفية اللعان^(١) بين الزوجين ،

(١) - اللعان هو محكمة مشروعة يجريها القاضي بين الزوجين إذا قذف الرجل
زوجته ، أي اتهمها بالزنى ، أو نفى عنه نسب مولودها ، فللمرأة في شريعة الاسلام أن
تدعي على هذا الزوج وتطلب تبرئة نفسها ، فإذا أصر الزوج على اتهامها إياها يتلاعنان

وبعض من العقوبات وهي القصاص والحدود ، وبيان النساء المحارم في النكاح ، وغير ذلك .

ولهذا الاجمال في نصوص القرآن مزية هامة أخرى بالنسبة الى أحكام المعاملات والحقوق المدنية ، والنظم السياسية والاجتماعية ؛ فإن هذا الاجمال يساعد على فهم تلك النصوص المجملة وتطبيقها بصور مختلفة يحتملها النص كلها ، فيكون باتساعه قابلاً لمجاراة المصالح الزمنية ، وتنزيل حكمه على مقتضياتها بصورة لا تخرج عن أسس الشريعة ومقاصدها ، فلا يحصر تطبيق الشريعة بصور محدودة معينة قد تصبح محرجة مع تطور الزمن ، وأساليب الحياة وإدارة الامور .

مثال ذلك : أنه ورد في القرآن النص على الشورى السياسية دون تعيينها بشكل خاص ، فكانت شاملة لكل نظام حكمومي يجتنب فيه الاستبداد ، ويتحقق فيه تشاور واحترام متبادل صحيح بين الحكام وأولي الرأي والعلم في الأمة ، سواء أكان نظاماً جمهورياً ، أو ملكياً دستورياً ، أو غير ذلك ، مما لا استئثار فيه لفرد أو لفئة ، بحسب ماتمليه المصلحة

أمام القاضي بطلب المرأة .

وطريقة اللعان أن يقسم كل منهما أربع أيمان يشهد فيها الرجل الله على صدقه ، والمرأة على كذبه ، وتدعو المرأة بغضب الله والرجل بلعنة الله على الكاذب . ثم اذا أصرا يفرق القاضي بينهما ، ويقطع نسب الولد عن أبيه ، ويلحقه بأمه ، فلا يعاقب الرجل عقوبة القذف ، ولا تعاقب المرأة عقوبة الزنى . ثم لا يجوز أن يعودا الى حياة زوجية بعقد جديد بعد ذلك مالم يعترف أحدهما بكذبه في الأيمان التي حلفها ، وعندئذ تجب عقوبته .

العامة في إدارة الشؤون .

وعلى كل ، مهما كانت العوامل والأهداف والحكم الداعية إلى هذا الإجمال في نصوص القرآن ، قد كانت نصوصه لهذا السبب محتاجة الى البيان بالسنة النبوية التي تشرح ما أجمله ، وتفصل أساليب تنفيذ أوامره من حيث الكيفيات والكميات ، ليتمكن العمل بها وتعرف حدودها في الشمول والاقتصار ، وتنزل عليها جزئيات الحوادث والأعمال .
ولذلك جاء في القرآن إحالة عامة على السنة النبوية في هذه التفصيلات بقوله تعالى :

« وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

وثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال :

« ألا إني قد أوتيت الكتاب ومثله معه » .

أي أوتيت الأحكام التي جاء بها القرآن ، ومثلها مما أئبته أنا للناس .
ومن ثم كانت السنة مفتاح الكتاب ، والعمل بها من لوازم العمل بالكتاب نفسه لا يستغنى عنها في طريق تطبيق أوامره وتعاليمه .

فيخطيء كل الخطأ من يتوهم إمكان فصل السنة النبوية عن القرآن في وجوب العمل والتطبيق ، ويتوهم أن العمل بالقرآن وحده يكفي في تنفيذ الشريعة ؛ وذلك لما رأينا أولاً من أن هذا العمل بالكتاب غير ممكن في كثير من المواطن الجملة الا بالرجوع الى السنة المفسرة ؛ ولأن السنة أيضاً قد تضمنت أحكاماً جديدة لم ترد في الكتاب ، كميراث

الجدّة مثلاً وكحدّ الشُّرب (أي عقوبة شارب الخمر) ، فإن هذين الحكمين مما لم يذكر في القرآن وتضمنتهما السنة وهما من الأحكام الأساسية في الشريعة .

ففكرة ترك السنة والاكتفاء بالقرآن هي إما جهل لا يقوم على علم أو حقيقة ، وإما تضليل يهدف إلى مقاصد تهديمية سيئة لا إلى حقيقة علمية . وقد ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام أيضاً أنه قال :

« لا ألفين أحدكم على أريكته ، يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه ، فيقول : لا ندري ، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه » .

٧

مقدار الأحاديث المنقولة

إن الأحاديث المروية هي ولاشك محدودة المقدار ، تُقل منها ودون القليل ، وضاع الكثير . ولكن أحاديث الأحكام التي تتعلق بها معرفة تنفيذ الشريعة ، والحق ، والباطل ، والحرام والحلال ، كلها مجموعة لم يضع منها شيء ، لأنها شرع عملي ، فتطبيقها والعمل بها منذ صدورهما كفيل بحفظها ونقلها .

والسنة أو الحديث بالمعنى الذي سبق شرحه لا تقتصر على نواحي الأحكام التشريعية العملية بل تتناول كثيراً من الموضوعات الأخرى كالقصص التاريخي ، والوعظ والإرشاد ، والعادات ، والآداب ، ووقائع

الجهاد وأحكامه ، والحقوق الدولية بعنصرها من حقوق الحرب والسلام ، وغير ذلك .

فالسنة النبوية جالت في سائر المقاصد التي جال فيها القرآن .
والشريعة الإسلامية تقوم على نظام يهدف الى إصلاح الناحية
الروحية النفسية في الانسان بالعبادة وما يتصل بها ، وإصلاح الناحية العقلية
بالعقيدة والعلم ، والناحية المدنية بأحكام المعاملات وتفصيل الحقوق
والقضاء ، والناحية الزجرية بالعقوبات الحكيمة العادلة القائمة .

ومن هنا كانت الشريعة الإسلامية بحسب مبادئ القرآن والسنة
شريعة دينية مدنية معاً ، لا إصلاح الفرد والمجتمع إصلاحاً معنوياً ومادياً
في كل ما يتصل ببناء الحياة البشرية الصالحة .

ومن ثم كانت الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم متشعبة
الموضوعات ، ومشملة على سائر الأهداف الشرعية المشار إليها ؛ ففيها
أحاديث الأخلاق والمواعظ التي تسمى «الرقائق» ؛ وفيها أحاديث الأحكام
التي تدور على موضوعات تشريعية ؛ وفيها القصص الذي يتناول نواحي
من التاريخ الذي يتعلق به غرض شرعي ؛ إلى غير ذلك من المقاصد .
وتتضمن الأحاديث النبوية أيضاً نقل صفات النبي صلى الله عليه وسلم ،
وأخلاقه ، وطبائعه ، وطرأ على حياته في بيته وخارجه ، وسائر ما يعتبر فيه
النبي عليه السلام قدوة للأمة .

فما كان من حياته الداخليه فهو ينقل عن أزواجه أمهات المؤمنين ؛

وما كان من حياته الخارجية ينقله صحابته المشاهدون .

وقد دامت الدعوة منذ البعثة الى وفاة النبي عليه السلام ما بين مكة والمدينة ، أي قبل الهجرة وبعدها ، نيفاً وعشرين سنة كان فيها كل ما يشاهد ويُسمع من النبي (ص) محلاً للنقل والرواية ، لأنه كله يتعلق به أغراض شرعية تحليلاً وتحريماً ، وإيجاباً واستحساناً ، ووعظاً وتوجيهاً ؛ وكله يجب أن يذاع ويعرف للعمل والاتباع ، كما تنشر القوانين اليوم ، كي تكون الشريعة معلومة ، اذ لا يصح التكليف إلا بمعلوم . وعلى هذا يجب أن يكون مقدار الأحاديث المروية كثيراً جداً ، ولا سيما إذا لوحظت الخطب الطوال التي كان يخطبها عليه السلام .

على أن المأثور الثابت مما نقل اليه من السنة النبوية لا يتجاوز بضعة آلاف من الأحاديث وان كان مجموع المنقول ثابتاً مع ضعفه ، بمختلف درجات أسانيده ومراتبها في الصحة وعدمها ، أكثر من ذلك . وهذا ليس بالكثير في ذاته بالنسبة لما أوضحناه آنفاً ، ولا سيما أن كثيراً من هذه الأحاديث المروية لا يتجاوز كلمتين أو ثلاثاً .

فلو أن الانسان أحصى كلام نفسه الذي يصدر عنه في يوم واحد لتجاوز حدود الاستيعاب .

فالمأمل في هذه الناحية يرى أنه في الحقيقة قد ضاع كثير من الأحاديث التي لا تتعلق بالأحكام التشريعية ، لأنه في الواقع كان ينبغي أن يكون مقدار الأحاديث النبوية المروية أكثر مما وصل اليه :

فإنها ما قد ضاع لآئنه ظل في صدور رواته الأولين وذهب معهم دون أن يدون ؛ ومنها ماضع بضيا ع مدوناته من الكتب المخطوطة .
أما أحاديث الأحكام فقد ظلت محفوظة لأنها منذ البداية كانت محل العناية الكبرى بكثرة التداول والتناقل ، لمكانها في التطبيق والعمل كما أشرنا إليه .

ومن هنا يتضح أنه لا مجال ولا محل للاستكثار الذي يتوهمه بعض الناس لأول وهلة في مقدار الأحاديث المروية .

٨

اختلاط الصحيح بغيره أول الأمر

على أن مجموعة هذه الأحاديث المنقولة ، كما أشرنا إليه ، ليست كلها من الأحاديث الصحيحة الثبوت عن النبي (ص) والتي يعتمد عليها في إثبات الأحكام ؛ بل هي متفاوتة المراتب في نظر العلماء ، ففيها الثابت والضعيف ، والمقبول والمرفوض . وهذا التفاوت فيها إنما هو تبع لتفاوت أسانيدها ، أي أحوال رواتها ، لأن الرواة المتسلسلين في كل حديث مروي إلى عصر الفراغ من تدوين السنة يتفاوتون كثيراً في الصفات التي يشترطها علماء الحديث في الراوي لقبول روايته .

يقول الحافظ الذهبي^(١) في خطبة كتابه « ميزان الاعتدال » —

(١) — هو محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله من كبار —

وهو كتاب أساسي في تاريخ الرواة وأحوالهم وتراجمهم — نقلا عن ابن سيرين^(١).

« انهم لم يكونوا يسألون عن الاسناد حتى وقعت الفتنة ، فلما وقعت نظروا من كان من أهل السنة فأخذوا حديثه ، ومن كان من أهل البدع فتركوا حديثه » .

والفتنة التي يعنيها هي الفتنة التي وقعت في قتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رض) أو في عهد علي ومعاوية ، وانقسام الناس الى فرق مذهبية كالخوارج والشيعة والقدريين (وهم منكرو القدر الالهي) ، وغيرهم من الفرق^(٢).

— حفاظ الحديث ، علامة محقق مؤرخ ولد وتوفي في دمشق (٦٧٣ — ٧٤٨ هـ) وطاف كثيراً من البلدان في سبيل العلم . تصانيفه كثيرة تقارب المئة ومن أشهرها كتاب « دول الاسلام » وغيره في التاريخ الاسلامي العام ، وكتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » في تاريخ رواة الحديث وأحوالهم (ر : فوات الوفيات ١٨٣/٢ والاعلام للاستاذ خير الدين الزركلي) .

(١) — هو محمد بن سيرين البصري أبو بكر كان امام وقته في علوم الشريعة بالبصرة وهو تابعي أدرك بعض صحابة الرسول (ص) اشتهر بالفقه والحديث وعرف بمزيد الورع ، وكان من المجتهدين ولد وتوفي بالبصرة (٣٣ — ١١٠ هـ) وكان بزازاً (ر : وفيات الاعيان لابن خلكان ، والاعلام للزركلي) .

(٢) — انظر كتاب « الثقافة الاسلامية » لاستاذنا المرحوم الشيخ راجب الطباخ ص / ٢٠٣ .

٩

وضع الاحاديث المكذوبة

(عوامله ودلائله)

وقد شاع الوضع أيضاً منذ عهد الفتنة المشار إليها ، و كثر الوضعاءون للأحاديث المكذوبة على لسان الرسول عليه السلام ، واستمر هذا الوضع الى زمن بعد عصر تدوين الحديث .

وقد كان لوضع الحديث عوامل وأسباب كثيرة .

أ) — فمنها عوامل سياسية كانت تحمل بعض الناس على وضع أحاديث مكذوبة ، بتشجيع من بعض الملوك أو الامراء أو أحزابهم ، خدمة لمآربهم السياسية ، ودعماً لسلطانهم ضد خصومهم السياسيين . كما يروى كذباً من قبل عملاء العباسيين في مناهضة دولة العبيديين أن النبي عليه السلام قال :

إن هذا الامر — أي الخلافة — اذا وصل إلى بني العباس لا يخرج عنهم حتى يسلموه الى عيسى بن مريم او المهدي ^(١) .

(١) — ر : آخر خطبة كتاب « تاريخ الخلفاء » للسيوطي

والكذب والاختلاق السياسي في هذا الحديث المزعوم واضح ظاهر . وقد أثبتته الزمن أيضاً فيما بعد ، إذ خرج الامر فعلاً من يد العباسيين . والغريب أن ينقل السيوطي هذا الحديث الموضوع ويستند اليه في مقدمة تاريخه هذا ، وهو مؤلف كتاب « الآلئ المصنوعة في الاحاديث الموضوعة » .

(ب) — ومنها عوامل مذهبية عن طريق الفرق المبتدعة تأييداً لمذاهبهم . وهذا السبب من أعظم عوامل وضع الاحاديث .
فقد نشط أهل الفرق المبتدعة لوضع أحاديث توافق أهواءهم ؛ كما وجد جماعة من الزنادقة أو الدخلاء في الاسلام القاصدين الى إفساده والإفساد بين أهله ، فالتجأوا الى وضع الاحاديث توصلاً لأهدافهم وتضليلاً للعامة .

وبعض هذه الفرق المذهبية تمتاز بمذهبيتها بحزبية سياسية أيضاً كالأوارج وبعض فرق الشيعة ، فيجتمع لدى هؤلاء العاملين المذهبي والسياسي على وضع الاحاديث .

وقد ذكر العلماء المحققون أنه : بعد فتنة مقتل عثمان ، واختلاف الأقوام في الخلافة ونشوء الفرق المذهبية انصرف اهتمام كل حزب أو فرقة الى استنباط الأدلة والتماس الأحاديث المؤيدة لدعواه ، فكان بعضهم اذا أعوزه الدليل اختلق حديثاً ، وكثر ذلك أثناء تلك الفوضى ، فكان المهلب بن أبي صفرة يضع الحديث ليشد به أزر الخليفة ويضعف به أمر الخوارج .

فلما هدأت الفتنة عمد العلماء الى التحقيق والتفريق بين الموضوع والصحيح من الحديث ، ومن هنا نشأت علوم الحديث وفنونه .

(ج) — ومنها عوامل اكتسابية يعمد فيها بعض الدجالين الى وضع الاحاديث ، ليرتقوا بها عن طريق الوعظ والقصص الغريب الكاذب ،

تمويهها على عوام الناس الذين لا يستطيعون التمييز بين العالم المتقيد ، والدجال المتصيد .

(د) -- ومنها عوامل التقرب والنفاق لبعض الحكام والأمرأء لا حراز المكانة لديهم .

(هـ) -- ومنها عوامل الترغيب في بعض الشؤون الدينية **عمر مرسون** نية كما في الأحاديث الموضوعة للترغيب في قراءة سور من القرآن ، يذكر في هذه الاحاديث ثواب عظيم جداً لقاريء تلك السور . وقد شجنت بعض كتب التفسير كالكشف للزحشري^(١) بطائفة من هذه الاحاديث الموضوعة في آخر تفسير كل سورة . وقد يرويها بعضهم على علم منه بوضعها ، ولا يفكر بأن إثمها أكبر من نفعها !!

هذه أهم عوامل وضع الأحاديث المكذوبة .

أما دلائل كون الحديث موضوعاً فأهمها أن يكون في سنده راو معروف بالكذب .

(١) — هو محمود بن عمر بن محمد الزحشري نسبته الى « زحشر » من قرى خوارزم (٤٦٧ — ٥٣٨) ، ويلقب : جار الله لمجاورته مدة بمكة . كان من كبار أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب ، تنقل في البلدان ، وكان معتزلياً في عقيدته ، وله نقائض مع الامام الغزالي وغيره من علماء السنة وهو كثير المؤلفات ومن أشهرها تفسيره المسمى بالكشاف ، توخى فيه كشف أسرار البلاغة القرآنية يحجر كثيراً من آيات العقائد في التفسير الى مذهب المعتزلة ، وكتاب « أساس البلاغة » توخى فيه تمييز المجاز عن الحقيقة في معاني الالفاظ واستعلااتها .

ومن دلائل الوضع في المتن بقطع النظر عن السند ، أن يشتمل متن الحديث على خطأ لغوي أو لحن ، أو حكم مخالف لقواعد الشريعة أو مناف لمقاصدها ، كما لو يتضمن الحديث ترتيب ثواب عظيم جداً على عمل يسير لا جهد فيه ولا تضحية تستوجب هذا الثواب فإن من قواعد الشريعة أن الثواب على قدر المشقة ، ولو صح ترتيب أعظم الثواب ، أو محو الذنوب بأيسر عمل اسكان هذا مشجعاً على المعاصي والآثام .
فمثل هذه الأحاديث تحمل الناس على التواكل والتعود عن الواجبات الشاقة اعتماداً على ثواب عظيم لأعمال يسيرة .
ومن الدلائل أيضاً أن يتضمن الحديث تأييد نحلة مبتدعة أو مذهب سياسي .

١٠

موقف علماء صدر الاسلام

مجموع الامارات المختلفة

تجاه هذا الاختلاط الذي وقع بين الصحيح الثابت وغيره من الأحاديث ، وهذا الوضع الذي حصل من الكذابين الوضاعين بين الناس ، يوجد احتمالات ثلاثة في الموقف الذي يجب أن يقفه علماء الاسلام من مجموعة الاحاديث التي تروى :

١ — فيما أن يصرف النظر عن كل الأحاديث التي تروي دون بحث

عن صحيح أو ضعيف لاختلاط هذه الأنواع. وعندئذ لا مرجع للشرعية يعتمد عليه إلا القرآن وحده .

٢ — وإما أن يُقبل كل ما نُقل وروي ، بحجة أن السنة لا يستغنى عنها في فهم الكتاب وتنفيذ أحكامه .

٣ — وإما أن يعتمد الى غلبة هذه الاحاديث ونخلها وتقدها وتميز الصحيح فيها من غيره ليؤخذ بالاول ويترك الثاني ، وفقاً لمقاييس وقواعد توضع وتؤسس لأجل هذا التمييز .

ولا شك أنه لا يعقل المسلك الاول من هذه الاحتمالات لأن فيه إضاعة للشرعية ، كما أنه لا يعقل المسلك الثاني لأنه يدخل في الشرعية ما ليس منها ويشوه حقائقها فيكون في النتيجة كالمسلك الأول تضييعاً لحقيقتها .

فلم يبق معقولاً وواجباً إلا المسلك الثالث وهو تجريد المهمة ، وتجنيد العقل والعلم والعزم لتحرير مجموعة السنة ، وتميز الصحيح عن غيره منها ، ولا سيما أن هنالك مرجعاً أساسياً يرجع اليه ويستنار به في هذا الطريق وهو القرآن وما تضمنه من أحكام وقواعد وأسس شرعية لا يقبل من الاحاديث ما يخالفها ، لأنه لا يمكن أن يصدر عن النبي (ص) ما يخالف القرآن .

فالقضية من هذه الناحية تشبه موقف المؤرخين من الروايات التاريخية وإن كانت من حيث الموضوع أعظم خطورة ونتائج ؛ فلا أخبار التاريخية

مشحونة بالوقائع الصحيحة وغير الصحيحة وقد اختلط فيها الحابل بالنابل بصورة تفوق كثيراً ما وجد في نقل الأحاديث النبوية لدينامن اختلاط. ومع ذلك لم يكن هذا مسوغاً لاهمال التاريخ إهمالاً كلياً وعدم الاعتماد على شيء من منقولاته بحجة هذا الاختلاط ، بل كان ولا يزال العلماء المؤرخون يحصون الروايات التاريخية ويختارون منها ما تظهر لهم صحتها . فكذلك يجب أن يكون موقف العلماء في تحرير السنة النبوية وتمحيصها بصورة أضبط وأدق من تمحيص الروايات التاريخية ؛ وهو المسلك الذي اختاره علماء الاسلام فعلاً ، فانصرفوا الى تدوين السنة وتحريرها وقام بذلك اساطين علماء الحديث المختصين وجهابذتهم . وقد تفرغ منهم كثيرون لهذه الناحية ، وُعُنىوا بتنقيح الحديث وتنقيته من الضعيف والدخيل ، فانقطع لها أناس كثيرون بكل وسائلهم ومواهبهم ، ووضعوا علم اصول الحديث الذي كانت قواعده أدق ميزان لوزن الأحاديث من حيث السند ومن حيث المتن ، وتميز الاصيل عن الدخيل وتصنيف الحديث الذي لا يحكم بوضعه الى اقسام تتفاوت بحسب علاها واحوالها قوة وضعفاً .

وقد انشأوا ايضاً علم تاريخ الرواة ، ذلك العلم الذي كان أجل عون على خدمة الحديث النبوي وتنقيته عن طريق معرفة أحوال الرواة ونشأتهم وحياتهم العلمية والعقلية والمذهبية والسياسية ، وشيوخهم الذين اخذوا عنهم ورأي هؤلاء الشيوخ فيهم ، وتلاميذهم الذين تخرجوا عليهم ، وكل

صفاتهم التي لها صلة بدرجة الاعتماد على صحة نقلهم من علم وصدق وأمانة وورع وعقيدة ونباهة ويقظة ومعرفة بأحوال العصر ورجاله وصلاحه وفساده وجميع العوامل التي تورث الشك أو الثقة بالاشخاص .

فقد يكون الرجل لديهم من أورع الناس وأصلحهم ديناً وأمانة ، ولكنه لا يوثق بيقظته ونباهته أو بحفظه وضبطه ، فيكون من المغفلين الذين يمكن أن يتخذوا بمظاهر أحوال الصلاح في بعض الرواة ، فإن من يكون كذلك لم يقبلوا روايته رغم تقديرهم لورعه وتقواه ، وفي ذلك يقول الإمام مالك بن أنس ^(١) في عبارته المأثورة المشهورة عنه :

« إننا نرد رواية قوم وإننا لندرجو شفاعتهم يوم القيامة » .

ومن ثم قسموا البحث في علم الحديث الى ناحيتين : ناحية الرواية وناحية الدراية كما سنرى قريباً .

(١) — هو الامام العظيم الفقيه المجتهد مالك بن أنس بن مالك الاصبحي (٩٣ — ١٧٩ هـ) عالم المدينة ومحدثها صاحب المذهب الفقهي المعروف بالمذهب المالكي أحد المذاهب الاربعة الكبرى الحية . ساد مذهبه القضاء في الاندلس قضاء وفتيا ، ولا يزال هو السائد الى اليوم في المغرب عملاً وفتياً . كان صلباً في دينه . قوي الحفظ . وشي به الى جعفر عم المنصور العباسي فضربه بالسياط ثم انجلت عنه الفتنة ووجه اليه الرشيد ليأتيه فيحدثه ، فقال : العلم يؤتى فقصد الرشيد في منزله . وسأله المنصور أن يضع كتاباً يوطىء العلم للناس فوضع كتابه « الموطأ » ضمنه الأحاديث النبوية الثابتة التي تعتبر أصول مذهب الفقهي .

والواقع أنه قد بلغ علماء الحديث في هذا البحث والتقصي في تمييز الاحاديث الصحيحة من غير الصحيحة ، وتميز الرواة الموثوق بهم من غير الموثوق بهم مبلغاً منقطع النظير في التاريخ العلمي ؛ فقد صرف الكثيرون من فحول العلماء اعمارهم كلها على هذه المهمة . وتتبعوا تاريخ كل راو وأطوار حياته ، وسجلوا عنه في كتب تاريخ الرواة كل ماله علاقة في تكوين الثقة به أو عدمها أو درجتها ، وعينوا مركزه منها . ووضعوا من قواعد النقد والتمحيص ، وأصول التمييز والتخليص ، لمعرفة مواطن الاطمئنان ومواطن الشك والارتياب في الروايات والمرويات والرواة ما بلغ حد الإعجاز في قوة التمييز وصحة النقد ، ليكونوا على بصيرة في القبول والرد . حتى انهم ليتبعون حالة الشخص فيحكمون عليه بقبول الأحاديث التي رواها في وقت معين يوثق به فيه دون مابعده اذ يكون قد طرأ عليه ضعف أو مرض أو انحراف في العقيدة أو غير ذلك .

وكان من قواعد احتياطهم في أمر تحرير الحديث ونقده أنهم لا يقبلون رواية شخص مستور الحال فلا يكتفون بأن يكون الشخص لم يعرف عنه شائبة بل يشترطون أن يكون متحققاً فيه ومعروفاً عنه صفات القبول وصلاح الحال بالعلم والضبط والصدق وحسن العقيدة والتقوى وسائر مورثات الثقة ، ولذا يقول الامام عبد الله بن المبارك^(١) :

(١) — هو الامام الحافظ عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي شيخ الاسلام —

« الاسناد من الدين ، ولولا الاسناد لقال من شاء ماشاء » .

وقال الامام سفيان الثوري : « **الاسناد سلاح المؤمن** » اي انه هو القوة والوسيلة للوصول الى تحقيق الحق والدفاع عنه وتمييزه من الباطل ^(١) ومعنى الاسناد ذكر سند الحديث ، أي سلسلة الرواة عند روايته منته ليعرف من يضاف اليه النقل فاذا كان الراوي الاخير من الثقة وكان الاسناد الذي ذكره يوثق به في جميع أفراد سلسلته قبل الحديث من ناحية السند ، فيبقى النظر في احوال المتن وما يوافقه أو يخالفه من الروايات الاخرى أو من القواعد المقررة في الشريعة .

ويقول ابن سيرين : « ان هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم » .

ويقول ابن خلدون في كلامه على علوم الحديث من مقدمته :
« ومن علوم الاحاديث النظر في الاسانيد ومعرفة مايجب العمل به من الاحاديث لوقوعه على السند الكامل الشروط لأن العمل انما

— المجاهد أفنى عمره في الاسفار والرحلات حجا وجهاداً وتجارة ، جمع الحديث والفقه والعربية والمعرفة بأيام الناس ، أي وقائعهم . وكان شجاعاً جواداً (١١٨ — ١٨١ هـ) وهو أول من صنف في أحكام الجهاد . (ر : الرسالة المستطرفة للكتاني ص ٣٧ / والاعلام للزركلي) .

(١) — ر : خطبة كتاب ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي ، وخاتمة « الشئائل الحمديدية » للترمذي ، والثقافة الاسلامية لاستاذنا المرحوم الشيخ راغب الطباخ

وجب بما يغلب على الظن صدقه من اخبار رسول الله (ص) فيجتهد في الطريق التي تحصل ذلك ، أي غلبة الظن وهو بمعرفة رواة الحديث بالعدالة والضبط . وانما يثبت ذلك بالنقل عن أعلام الدين وبتعديلهم وبراعتهم من الجرح ^(١) والغفلة . ويكون لذلك دليلاً على القبول أو الترك . وكذلك مراتب هؤلاء النقلة من الصحابة والتابعين وتفاوتهم في ذلك وتميزهم فيه . وكذلك الاسانيد تتفاوت باتصالها وانقطاعها بأن يكون الراوي لم يلق الراوى المنقول عنه ، وتفاوت ايضاً بسلامتها من العلل الموهنة لها .

وبذلك يحكم كل مطلع خبير بأن علماء السلف في الاسلام قد أحرزوا في هذا المنهج الذي نهجوه من تمحيص الأحاديث أعظم نجاح مأمول ، وكان توفيقهم في غايتهم هذه أجل توفيق يمكن أن يتصور في هذا المضمار . وهكذا استطاعوا أن يصونوا أصول هذه الشريعة ومصادرها من العبث أبد الدهر بحيث يستطيع الباحث المتجرد في كل عصر أن يميز بمنتهى السهولة الشريعة الاصلية من العادات والتقاليد والتشويهاات الدخيلة التي يلصقها بها جهل الاتباع ، أو دس الدسائسين .

(١) — الجرح في اصطلاح المحدثين والفقهاء هو الطعن في الشخص بما يخل بالثقة به

ويقابله التعديل ، وهو وصفه بالعدالة ، أي بالصدق والامانة وحسن الدين .

الرواية والدراية

ومبدا علم اصول الحديث

أ) - الرواية يقصد بها مجرد نقل الحديث والاحاطة بطرق أسانيده وضبط الألفاظ في المتن والسند ، وتحقيق الاسماء ، وكل ما يعود الى نقل الحديث مضبوطاً عن يروي عنه دون البحث في احوال الرواة والمتن ، ذلك البحث الموصل الى الحكم على مرتبة الحديث في درجات الصحة والضعف .

ب) - وأما الدراية فهي التمهيد والتمييز والنقد والبحث في عوامل الحكم على السند بالصحة أو الضعف ، وفي فهم المتن فهماً علمياً .
وقد وجد أناس من نقلة الحديث أجادوا الرواية وكانوا فيها ثقات ولكنهم لم يجيدوا الدراية ، كبعض المحدثين غير الفقهاء ،
ووجد أناس حذقوا الدراية واشتهروا بها أكثر من الرواية ، كبعض الفقهاء غير المحدثين .

ووجد أناس كانوا من أعلام الرواية والدراية جميعاً ، فكانوا فقهاء ومحدثين معاً ، كالامامين مالك والشافعي^(١) .

(١) - هو الامام العظيم الفقيه المحدث محمد بن ادريس الشافعي القرشي الهاشمي « ١٥٠ - ٢٠٤ » ثالث الأئمة المجتهدين الاربعة أصحاب المذاهب الفقهية -

(ج) — وعلم اصول الحديث قد تمخضت عنه ناحية الدراية ، ويسمى أيضاً : مصطلح الحديث . وهو يعتبر بحق من أئمن ما خلفته الثقافة العربية الاسلامية من مبتكراتها لأنه أصلح وأدق ميزان علمي عقلي لتمحيص الأخبار والروايات ، وتمييز صحيحها من زيفها .

فقد أحكم فيه وضع قواعد هذا التمحيص والنقد كما قسمت فيه أنواع الروايات ومزاياها وعللها تقسيماً بديعاً مستوعباً ، ووضعت لها أسماء اصطلاحية تدل على كل نوع من الروايات والاحاديث بما فيه من هذه المزايا أو العلل بحيث يعرف تفصيل مدلولها بمجرد ذكرها لدى علماء الحديث دون حاجة الى شرح ، كالصحيح ، والضعيف ، والمسند ، والمتصل ، والمرفوع ، والموقوف ، والمرسل ، والمنقطع ، والمقلوب ، والمعضل ، والمعلق ، والمدلس ، والشاذ ، والغريب الخ ...

— التشريعية الحيه ولد في غزة وتوفي في القاهرة . نشأ الشافعي بمكة وأخذ عن مالك بن أنس في المدينة وزار بغداد مرتين والتقى بأصحاب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان صاحب المذهب الحنفي وإمام أهل الرأي في العراق . ثم زار الشافعي القاهرة سنة ١٩٩ هـ . وما بين العراق والقاهرة تبدل كثير من آرائه الفقهية التشريعية فأسس مذهبه الجديد ، ويعتبر مذهبه وسطاً بين أهل الحديث وأهل الرأي . كان فصيحاً بليغاً شاعراً فحلاً غير مكثراً من الشعر إماماً في اللغة والفقه والحديث حاذقاً في الرماية لا يخطيء ، مفرط الذكاء عجيب الحافظة . وهو أول من وضع رسالة في علم أصول الفقه ودستور مذهبه الفقهي كتاب « الأم » في سبع مجلدات كبار سجله عنه خاصة تلاميذه . عرض فيه مناقشات فقهية هامة .

فكل اسم من هذه الاسماء وغيرها إذا وصف به حديث بعد التمهيد يدل على ناحية من أحوال الحديث لها أثر في تعيين مرتبته في مراتب الصحة أو الضعف ، والقبول أو الرفض . وعلم المصطلح هذا يستفاد منه الى أبعد حد في طريقة التحقيق التاريخي ، فأصبح بعض رجال العصر اليوم يفكرون باقتباس طريقته المحكمة واستخدامها في تمحيص الروايات التاريخية . فهي الطريقة التي استطاع علماء الإسلام بها أن ينخلوا الأحاديث المختلطة نخلًا ويميزوا صحيحها من غيره .

وقد وضع الاستاذ أسد رستم (أستاذ التاريخ الشرقي في الجامعة الاميركية ببيروت سابقاً) كتاباً في أصول البحث والتحقيق التاريخي وبين أنه قد اقتبس هذه الطريقة وقواعدها من علم مصطلح الحديث الذي يجب أن يعتبر من مفاخر أساليب التحقيق وتمحيص الأخبار .

١٢

تدوين الحديث

والكتب المعتمدة المشهورة فيه

أشرنا سابقاً آخر البحث عن طريقة النقل والحفظ الى أن نقل الحديث وحفظه قد انتهى الى اتفاق العلماء على جمعه وتدوينه بعد أن زال المحذور الذي من أجله كان النبي عليه السلام قد نهى عن كتابة حديثه .

وقلنا: إن الخليفة عمر بن عبد العزيز هو الذي بدأ ذلك فأمر بجمع الحديث النبوي وتدوينه .

فقد ورد في صحيح البخاري^(١) في كتاب العلم أن عمر بن عبد العزيز كتب الى أبي بكر بن حزم يقول له :

« انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء . ولا يقبل الا حديث النبي (ص) وليفشوا العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم ، فان العلم لا يهلك حتى يكون سراً » .

وأبو بكر هذا هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري نسب الى

(١) — هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخاري « ١٩٤ — ٢٥٦ هـ »
 حبر الاسلام الحافظ لحديث رسول الله «ص» ، أول من أفرد الحديث الصحيح بالتأليف ميمزاً عن غيره مما لم يبلغ رتبة الصحة . نشأ يتيماً في بخارى وبدأ بحفظ الحديث وهو ابن عشر سنين . و كان عجب الحفظ ، وتلقى الناس عنه العلم ولم يبلغ الثامنة عشرة . رحل رحلة طويلة سنة « ٢١٠ هـ » في طلب الحديث . سمع من نحو ألف شيخ وجمع نحو ستائة ألف حديث اختار منها في صحيحه ما وثق برواته بشروط ضيقة جداً اشترطها في الرواة لقبول حديثهم . وهو من الائمة المجتهدين في الفقه ، وله آراء فقهية هامة . وكتابه « الجامع الصحيح » يعتبر أوثق كتب الحديث على الاطلاق وفيه كثير من المكرر بالناسبات ، وجملة ما فيه بالمكرر نحو / ٩٠٠٠ / حديث ، وغبر المكرر منه نحو / ٣٠٠٠ / له مؤلفات كثيرة أهمها الجامع الصحيح والتاريخ الكبير والاوسط والصغير في رجال الحديث . « ر : الرسالة المستطرفة ص / ٩ / ومفتاح السنة للشيخ عبد العزيز الخولي ص / ٣٨ — ٤٠ والاعلام للزركلي » .

جد أبيه وهو تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضاها ولهذا كتب إليه ما كتب كما في «فتح الباري» شرح البخاري لابن حجر العسقلاني^(١).

وجاء في «الرسالة المستطرفة» للاستاذ العلامة السيد الشيخ محمد الكتاني أن عمر بن عبد العزيز توفي قبل أن يبعث إليه أبو بكر ما كتبه^(٢) وجاء في «مفتاح السنة» للاستاذ محمد عبد العزيز الحولي أن عمر ابن عبد العزيز أوحى إلى أبي بكر بن محمد بن حزم أن يكتب له فيما يكتب

(١) — هو أحمد بن علي بن محمد ابو الفضل الكنتاني الشافعي المعروف بابن حجر العسقلاني (٧٧٣ — ٨٥٢ هـ) كان حامل لواء السنة في عصره وحافظها وقاضي القضاة ولد بمصر ورحل في سبيل العلم الى الحجاز والشام وأخذ الحديث والفقه عن كبار حفاظ عصره وفقهائه ، وأخذ اللغة عن المجد الفيروز آبادي صاحب القاموس المحيط . وتخرج في معظم الفنون حتى بلغ فيها الغاية . تولى القضاء والتدريس في مصر . وبلغت تصانيفه مائة وخمسين وأعظمها « فتح الباري » شرح صحيح البخاري ثلاثة عشر مجلدا ومقدمته مجلد ضخيم . قضى في تأليفه أكثر من ثلاثين عاماً . وهو وشرح معاصره بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي المسمى « عمدة القاري » يعدان أعظم شروح البخاري وأهمها على كثرتها ، وهما مطبوعان (ر : مفتاح السنة للحولي ص / ٤٣) .

وقالوا : كان شرح البخاري دينسا على الامة فأداه ابن حجر والعيني (ر : المستطرفة / ١٤٦) .

(٢) — كانت وفاة عمر بن عبد العزيز سنة / ١٠٦ هـ أما أبو بكر ابن حزم فتوفي سنة / ١٢٠ هـ كما في تهذيب السكhal للخزرجي (ص / ٣٨٣) .

ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الانصارية من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك كتب عمر بن عبد العزيز الى عماله في امهات المدن الاسلامية لجمع الحديث ، وإلى ابن شهاب الزهري المدني أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام ، وشيخ الامام مالك .

فهذا أول البدء بجمع الحديث وتدوينه كتابة خوفاً عليه من الضياع لموت رواته من الصحابة والتابعين اذا بقي مخزوناً في صدورهم .

وقد ذكر المحققون المؤرخون لنشأة تدوين الحديث النبوي أن أول من قام بتدوينه فعلاً بأمر عمر بن عبد العزيز هو محمد بن مسلم المشهور بابن شهاب الزهري (كما في « جامع بيان العلم ») وقد نقل أبو نعيم ^(١) في « حلية الاولياء » عن ابن شهاب نفسه أنه قال : « لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني » ^(٢)

(١) — هو الحافظ ابو نعيم احمد بن عبد الله بن احمد الاصبهاني الشافعي . حافظ من الثقات في الحفظ والرواية . ولد ومات باصبهان « ٣٣٦ — ٤٣٠ » من تصانيفه « حلية الاولياء » و « معرفة الصحابة » و « تاريخ اصبهان » [المستطرفة ص ٢٣ / والاعلام للزركلي] .

(٢) — نقل الحافظ الذهبي في كتابه « تذكرة الحفاظ » عن الزهري في ترجمته أنه قال : « قال لي القاسم بن محمد (ابن أبي بكر الصديق) : أراك تحرص على العلم ، أفلا أدلك على وعائه ، قلت بلى ، قال عليك بعمرة بنت عبد الرحمن ، فانها كانت =

ثم تتابع بعد ذلك العلماء والمحدثون في استقصاء رواية الحديث من مختلف الأقطار نقلا عن رواته الاصلين من الصحابة والتابعين؛ فقد كان الصحابة قد تفرقوا في الأمصار ما بين الحجاز واليمن وشمال أفريقيا ومصر والعراق والشام في عهد عثمان بن عفان الخليفة الثالث ، وكانوا قبل ذلك على اجتماعهم في المدينة لأن عمر (رضي الله عنه) لم يمكن الصحابة مدة خلافته أن يغادروا المدينة الى الأقطار الاخرى ، لانهم حفظوا العلم والحديث المأثور عن النبي عليه السلام ، فكان يعتمد عليهم في النوازل أي (الحوادث) فيجمعهم للمشورة في الشؤون السياسية والعلمية .

من ذلك جمعه لهم واستشارته اياهم عند الاختلاف بينه وبين فاتحي سواد العراق في تقسيم أراضيه على الفاتحين كما يريدون هم ، أو عدم تقسيمها وإبقائها في أيدي أهلها وفرض ضرائب عليها كما يريد هو .

ومن ذلك أيضاً جمعه للصحابة واستشارتهم عندما أراد تعيين مبدءاً للتاريخ حيث أسفرت مشورتهم عن العمل برأي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه واتخاذ هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة الى

== في حجر عائشة (أم المؤمنين) ، فجمعتها فوجدتها بحراً لا ينزف .

وعمره هذه تابعة عظيمة في الفقه والحديث وهي من بني النجار (٢١ — ٩٨) . وفي تاريخ ابن خلدون في ترجمة ابن شهاب الزهري أن عمر بن عبد العزيز كتب الى الآفاق ؛ عليكم بابن شهاب ، فانكم لاتجدون أحدا أعلم بالسنة الماضية منه .

(ر : « الثقافة الاسلامية » لآستاذنا الشيخ راغب الطباخ رحمه الله ص / ١٩٤) .

المدينة مبدأ للتاريخ^(١) .

وقد بدىء بجمع الحديث النبوي ونقله من الصدور الى السطور غير مفرد بالتأليف، بل ممزوجاً بفتاوى الصحابة والتابعين ، كما يرى في مصنف ابن أبي شيبة . ثم أفرد الحديث النبوي في مؤلفات مستقلة به من دون أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم . وكان بدء أفراد الحديث النبوي بالتدوين على رأس المائتين للهجرة ، إذ صنف عبيد الله بن موسى البغدادي (٢١٣ -) مُسنداً^(٢) وتلاه غيره من معاصريه^(٣) .

والواقع أنه لم يتقضى القرن الثالث حتى كانت رواية الحديث وجمعه وتدوينه قد فرغ منها فانتقل من الصدور الى الكتب ، ولم يبق شيء في الصدور الا النزر اليسير . وقد كان هذا القرن الثالث اجل عصور الحديث ، وأحفلها بعظماء المحدثين المؤلفين وأجل المؤلفات ، وفيه ظهرت الكتب الستة التي لم تغادر من صحيح الاحاديث الا اليسير^(٤) . وأصبح التعويل لدى العلماء على ما جمع من الحديث في كتب القدماء وصححوه ، دون ما يرويه الرواة المتأخرون ، وذلك لاستقرار الحديث الصحيح في

(١) — ر : سيرة عمر بن الخطاب لابي الفرج بن الجوزي .

(٢) — المسند كتاب يرتب الاحاديث النبوية بحسب الصحابة الراوين لها ، فيذكر لكل صحابي ما رواه من الاحاديث النبوية .

(٣) — ر : الرسالة المستطرفة للعلامة المرحوم السيد محمد بن جعفر الكتاني .

(٤) — ر : «قواعد التحديث للشيخ جمال القاسمي ص ٦١/ نقل عن الامام النووي .

هذه الجوامع اي المجموعات الحديثية التي جمعها الأئمة القدماء فمن روى بعد ذلك حديثاً لا يوجد فيها لم يقبل منه .

والحد الفاصل في رأي بعضهم بين المتقدمين والمتأخرين من الرواة هو آخر القرن الثالث أي تمام سنة ثلثمائة للهجرة ^(١) .

ثم انصرف العلماء والمحدثون بعد ذلك الى البحث والنقد والتمحيص في روايات هذه الاحاديث وسندها وتميز الموثوق من غير الموثوق على أساس قواعد علم اصول الحديث وموازينه الدقيقة ، فلم ينقض القرن الرابع حتى تمت تنقية الحديث النبوي من الدخيل ، وتميز الصحيح من العليل ^(٢) ثم انصرفوا الى الشرح والتفصيل ، كما سنرى قريباً .

وبذلك أصبح كل حديث من الاحاديث المروية في شيء من الكتب يمكن العلماء المتأخرين أن يرجعوا الى ماسجله أولئك الجهابذة المتقدمون عنه وعن رواته من ملاحظات ، وما وصفوه به من صحة وعدمها .

١٣

اشهر مؤلفات الحديث النبوي

ومن أقدم المؤلفات وأشهرها في أحاديث الأحكام كتاب «الموطأ» للإمام مالك بن أنس الأصبحي (٩٣ - ١٧٩ هـ) ، عالم المدينة وفتيها ،

(١) — ر : « توجيه النظر في علوم الاثر » للعلامة الشيخ طاهر الجزائري

و « الثقافة الاسلامية » للاستاذ الطباخ ص / ٢٢٢ .

(٢) — ر : الثقافة الاسلامية ايضاً ص / ٢٠٠ - ٢٠٣ .

وصاحب المذهب الفقهي المالكي المنسوب اليه، وشيخ الامام الشافعي، فقد ألفه بتكليف من الخليفة المنصور العباسي، وجمع فيه أحاديث الأحكام الصحيحة التي استمد منها اصول مذهبه، والفقه المأثور الذي اعتمده. ويعتبر الموطأ كتاب حديث لدى المحدثين، وكتاب فقه لدى الفقهاء. ومن المؤلفات الواسعة المشهورة بعد ذلك «مسند الامام أحمد»^(١) رتبه بحسب الرواة الأولين من الصحابة، فذكر عن كل واحد منهم ما روي عنه من أحاديث نقلها عن النبي عليه السلام.

ومن أشهر المؤلفات التي امتازت بعد ذلك بمزيد التحري والضبط التام في تمحيص رواياتها وأسانيدها حتى اعتبرت في أعلى درجات الصحة والوثوق كتاب «الجامع الصحيح»، للامام البخاري محمد بن اسماعيل

(١) — هو الامام العظيم المحدث الفقيه أحمد بن محمد بن حنبل إمام المذهب الحنبلي أحد المذاهب الفقهية الاربعة الحية (١٦٤ — ٢٤١ هـ) ولد في بغداد ونشأ مكباً على طلب العلم وأخذ عن الشافعي وكان من أخص خواصه. سافر في سبيل العلم كثيراً الى معظم الاقطار الاسلامية. وهو من شيوخ الاماميين البخاري ومسلم. له مؤلفات عديدة أشهرها «المسند» جمع فيه نحو أربعين ألف حديث، مقدار ربعها مكرر. سجن في فتنه القول بخلق القرآن أيام المعتصم ثمانية وعشرين شهراً ثم عرف المتوكل قدره وأكرمه وقدمه.

(ر: مفتاح السنة ص ٣٦/ والأعلام للزركلي و «ابن حنبل» للاستاذ الشيخ محمد ابي زهرة).

وقد غلغلق من اتباع مذهبه فيما بعد وعرفوا بالنصية المذهبية ونشأت على أيديهم فتن

(١٩٤-٢٥٦ هـ) و«الجامع الصحيح» للإمام مسلم بن الحجاج القشيري^(١)
(٢٠٤-٢٦١ هـ). وهما الكتابان اللذان اشتهرا باسم **الصحيحين** اي
صحيح البخاري وصحيح مسلم؛ فحتى ذكر هذا اللفظ ينصرف اليهما.
ثم وجدت أيضاً كتب أخرى معتمدة في الدرجة الثانية بعد هذين
الصحيحين وهي كتب السنن الأربعة للأئمة الحفاظ^(٢) النسائي^(٣)

(١) — هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري تلميذ البخاري
إمام جليل من أئمة المحدثين الحفاظ الثقات. ولد بنيسابور ورحل في سبيل الحديث
وأخذ عن البخاري وشيوخه. له مؤلفات عديدة كلها في الحديث وعلومه ورواته.
أشهر كتبه «الجامع الصحيح»، وهو في رتبة صحيح البخاري أو يليها اعتماداً، ولكنه
يمتاز بحسن ترتيبه وقلة المكرر فيه بالنسبة الى صحيح البخاري. ويبلغ ما فيه نحو
ثانية آلاف حديث، وقد شرح شروحاً كثيرة أشهرها المنهاج للحفاظ الامام
يحيى بن شرف النووي الشافعي (٦٧٦ هـ) (ر: مفتاح السنة ص ٤٦/
والاعلام للزركلي.

(٢) — قال، الشهاب الحفاجي في شرح الشفاء ٩٤/١ الحفاظ في اصطلاح المحدثين
وصف يطلق على كل من أكثر رواية الحديث واتقنها، وقد انقطع هذا في عصرنا
وكان آخر الحفاظ السيوطي والسخاوي. وقد كانت وفاة الشهاب الحفاجي
سنة ١٠٦٩ هـ

(٣) — الامام النسائي (بفتح النون) نسبة الى «نسا» قرية بخراسان هو أحمد بن
شعيب الخراساني (٢١٥-٣٠٣ هـ) سمع من أئمة الحديث في عصره بخراسان والحجاز
والعراق ومصر والشام والجزيرة، وبرع وتفرد في عصره بالمعرفة والاتقان وعملوا الاسناد
حتى كان أحفظ من الامام مسلم بن الحجاج. وتوفي بمكة.
له مؤلفات كثيرة أشهرها كتاب «السنن» الكبير جمع فيه الصحيح والحسن،
ثم ميز منه الصحيح فقط بطلب من أمير الرملة في كتاب سماه «المتبى من السنن» =

وأبي داوود^(١) والترمذي^(٢)

= وهو الذي يراد متى عُزي حديث الى سنن النسائي والمعدود من الكتب الستة . ودرجته بينها تأتي بعد صحيح البخاري ومسلم ، لأنه أقل الكتب بعدهما اشتمالاً على الضعيف (ر : مفتاح السنة ص / ٧٩ / والمستطرفة ص / ١٠ / والاعلام للزركلي) . والمراد بالضعيف مما يوجد في كتب الصحاح هو ما يراه المؤلف صحيحاً وينتقده عليه من بعده من العلماء فيعدونه في نظرهم ضعيفاً . ويوجد من هذا القبيل عدد قليل في الصحيحين (١) — هو الامام ابو داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق الأزدي السجستاني (٢٠٢ — ٢٧٥ هـ) إمام أهل الحديث في عصره . رحل في الطلب رحلة طويلة وتوفي بالبصرة . وهو من تلاميذ الامام احمد ومن شيوخ النسائي والترمذي . ألف كتابه « السنن » فأودعه نحو خمسة آلاف حديث انتخبها من خمسمائة ألف وعرضه على أحمد فاستجاده . قال الخطابي : هو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين . وقال الغزالي : إنه يكفي المجتهد في احاديث الأحكام .

والخطابي هو ابو سليمان حمد بن ابراهيم (— ٣٨٨) وهو أشهر شراح سنن أبي داود . وشرحه اسمه « معالم السنن » (ر : مفتاح السنة ص / ٧٦ / وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٥٣/٢ والثقافة الاسلامية لاستاذنا الطباخ ص / ١٩٩ و ٢٣٠) . وقد وفق استاذنا الشيخ راغب الطباخ رحمه الله الى طبع هذا الشرح الجليل في اربعة أجزاء سنة / ١٣٥١ هـ في مطبعته العلمية بحلب

(٢) — هو ابو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي نسبة الى « ترمذ » (٢٠٠ — ٢٧٩) تلقى من البخاري وغيره ، وكان إماماً ثقة حجة غاية في العلم والورع والزهد ، وعمي في آخر عمره ، وكان يضرب به المثل في الحفظ . ألف كتاب « السنن » وكتاب « العلل » .

ولسننه مختصرات وشروح عدة ، وأشهر شروحه شرح الامام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الاشبيلي المعروف بابن العربي المالكي صاحب كتاب « أحكام القرآن » =

وابن ماجه^(١) وهي مع صحيح البخاري ومسلم يطلق عليها جميعا اسم: الكتب الستة وبعض كبار العلماء كرزين السرقسطي والمجد ابن الاثير يجعلون سادس الستة موطأ الامام مالك بدلاً من سنن ابن ماجه (ر: «مفتاح السنة» ص/١٠١).

وقد وجدت أيضاً مؤلفات خاصة بالاحاديث الموضوعة التي حكم عليها العلماء أهل الاختصاص بأنها مكذوبة على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم، ومنعوا روايتها ونشرها والاعتماد على شيء منها.

= (٥٤٦-) واسم الشرح: «عارضة الأحوذى في شرح الترمذى».

والأحوذى في اللغة وزن «ألعى» من حذق الأشياء واتقنها.

(ر: المصباح المنير، والاعلام للزركلى، ومفتاح السنة ص/٩٤/ والثقافة الإسلامية

للاستاذ الطباخ ص/٢٣٠/ ونسكت الهميان في نسكت العميان ص/٢٦٤)

(١) — هو ابو عبدالله محمد بن يزيد بن عبدالله بن ماجه القزويني (٢٠٩—٢٢٧هـ)

كان أحد الأئمة الاعلام، رحل في طلب الحديث وطاف البلاد وسمع من أصحاب مالك والليث بن سعد، وأخذ عنه علماء كثيرون.

من مؤلفاته كتاب «السنن» سادس الكتب الستة وضمنه زوائد كثيرة عما في

الكتب الخمسة الأخرى. ولكن لوحظ على تلك الزيادات التي انفرد بها عن الخمسة

أن كثيراً منها ضعيف.

ومن أشهر شروحه شرح الحافظ برهان الدين ابراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن

العجمي (٨٤١هـ) وشرح العلامة الشيخ ابى الحسن محمد بن عبد الهادي السندي

(١١٣٨-) وهو مطبوع معه

(ر: وفیات الاعيان لابن خلكان، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٨٩/٢، ومفتاح

اليسنة ص/١٠١/ والثقافة الإسلامية ص/١٩٩ و٢٣١)

ومن مشهور هذه المؤلفات كتاب «اللائء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة» لجلال الدين السيوطي^(١) ويعتبر من المغالين في الحكم بالوضع العلامة ابن الجوزي^(٢)، فانه يحشر بين الموضوعات أحاديث نفى جمهور أهل الحديث عنها شبهة الوضع، حتى أصبح يقال: لا عبرة بموضوعات ابن الجوزي، ولا بتصحيحات الحاكم، أي لا عبرة بحكم ابن الجوزي على حديث بأنه موضوع، ولا عبرة ايضاً بقول الحاكم عن حديث:

(١) — هو جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر بن محمد السيوطي (٨٤٩ — ٩١١ هـ) امام محدث حافظ مؤرخ أديب فقيه واسع الاطلاع والاستيعاب، نشأ في القاهرة يتيماً. ولما بلغ الاربعين اعتزل الناس وخال بنفسه في روضة المقياس على النيل منزوياً عن أصحابه كأنه لا يعرف أحداً منهم وانصرف للتأليف. وكان الاغنياء والامراء يزورونه ويعرضون عليه الاموال والهدايا فيردها، وطلبه السلطان مراراً فلم يذهب اليه، وأرسل اليه هدايا فردها، وبقي كذلك حتى توفي.

له نحو خمسمائة مصنف في معظم علوم عصره وفنونه ما بين كتاب كبير ورسالة صغيرة، كثير منها اختصار لمؤلفات غيره وكثير منها مطبوع.

ومن أشهر مؤلفاته المتداولة في الحديث الجامع الصغير مرتب على حروف المعجم في أول الحديث. وفيه ضعاف كثيرة وموضوعات، فلا يعتمد منه شيء ما لم يرجع الى رأي العلماء فيه من الشراح النقات. وأهم شروحه الموثوقة «فيض القدير» للناوي وقد طبع في مصر مع ترقيم الاحاديث بالارقام المتسلسلة.

(٢) — هو ابو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥٠٨ — ٥٩٧ هـ) علامة عصره في الحديث والتاريخ كثير التصانيف في شتى القنون له نحو ثلثمائة مصنف. منها كتاب «الموضوعات» ذكر فيه الاحاديث التي عدها من المكذوبات، وغالى في الحكم بالوضع على كثير من الاحاديث الثابتة.

انه صحيح ، اذا انفرد كل منهما بحكمه هذا ^(١) .

١٤

اختلاف طريقة التدوين باختلاف مقاصد المؤلفين

والناس في تصانيفهم التي جمعوها في الحديث مختلفو الأغراض :
فمنهم من قصر همته على تدوين الحديث مطلقاً ليحفظ لفظه ويستنبط
منه الحكم كما فعل أحمد بن حنبل في مسنده، وغيره كذلك، إذ يوردون لكل
من صحابة الرسول باباً في الكتاب يثبتون فيه كل ما رووه عنه .
ومنهم من يرتب الأبواب بحسب الموضوعات لا بحسب الأشخاص
ويورد كل حديث في بابه ، فان كان الحديث يتعلق بالصلاة يذكرونه في

(١) — الحاكم هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (٣٢١-٤٠٥هـ)
لقب بالحاكم لتوليئه قضاء نيسابور سنة/٣٥٩هـ في أيام الدولة السلمانية . تفقه في الفقه
الشافعي ثم طلب الحديث وغلب عليه ، وصنف في علومه ما يبلغ ألفاً وخمسمائة جزء .
من أشهرها كتاب : « **المستدرک علی الصحيحین** » . جمع فيه ما رآه صحيحاً مما لم
يروه البخاري ومسلم .
وقد لخص الحافظ الذهبي هذا المستدرک وتعقبه وأبان ما فيه من أحاديث
ضعيفة او منكورة او موضوعة فبلغ نحو ربعة . والكتاب مطبوع في الهند مع
تعليقات الذهبي .

وقد اعتذروا عن تساهل الحاكم في التصحيح رغم أنه كان من الحفاظ البارعين
باسباب منها ما قاله الحافظ بن حجر : ان الحاكم سود كتابه لينقحه فعاجلته المنية
قبل تنقيحه وتبليغه (ر: مفتاح السنة ص /٧٢) ،

باب الصلاة ، او بالبيع فقي باب البيع وهكذا... كما فعل مالك في الموطأ ثم البخاري ومسلم ومن جاء بعدهما . وهذه الطريقة أسهل مطلباً لأن الباحث عن الحديث قد يعرف موضوعه دون راويه ، كما أن وروده في بابه يدل على الحكم المقصود من روايته دون حاجة إلى اعمال فكر .

ومنهم من اقتصر على سرد الاحاديث وشرح غريبها واعرابها ومعانيها اللغوية دون تعرض للأحكام التي تضمنتها كما فعله أبو عبيد الله القاسم ابن سلام ، وابن قتبية وغيرهما .

ومنهم من يضيف الى ذلك ذكر الاحكام التي تستبطن من الحديث وآراء الفقهاء فيها ، كما فعل أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي في «معالم السنن»^(١) وكذا غيره من العلماء .

ومنهم من قصد شرح الغريب فقط فاستخرج الكلمات الغريبة من الأحاديث ودونها وشرحها ، كما فعل أبو عبيد احمد بن محمد الهروي (٤٠١ هـ) وغيره .

ومنهم من قصد تدوين الأحاديث التي تتضمن ترغيباً وترهيباً ، أي موجبات الثواب والعقاب كما فعل الامام الحسين بن مسعود البغوي في «مصاييح السنة» والحافظ عبد العظيم المنذري في «الترغيب والترهيب»

(١) — هو أجل شرح لسنن ابي داوود، وقد قدمنا أن هذا الشرح الجليل قد وفق

استاذنا الشيخ راغب الطباخ رحمه الله الى طبعه في مطبعته بحلب (ر : ص / ٤٠ / ج / ١)

ومنهم من خص أحاديث الأحكام فقط ، أو النسخ والنسخ من الحديث الى غير ذلك من المقاصد الكثيرة التي كانت تختلف بها أنواع المؤلفات وطريقتها^(١) .

« وقد كان غرض المدونين الأولين للحديث حفظه وإثباته وبيان طرق روايته ومعرفة رواته وأحوالهم ، حتى نقدوا واخذوا وتركوا بعد الاحتياط والتدبر والضبط ، فلم يأت صنيعهم الأول على اكمل الاوضاع ، ولم يتسع لهم الزمن والعمر لاكثر من هذا الغرض الذي هو الاهم الاعظم ، ولم يكن يسوغ الاشتغال بغير ذلك من اللوازم التبعية والكمالية لهذا الفن ، فالاصل هو أولاً حفظ الحديث ذاته ثم ترتيبه وتحسين وضعه ، فانصرف الاولون الى ما هو واجب متعين ، واخترمتهم المنايا قبل التفرغ لما فعله التابعون لهم ، ثم جاء الخلف الصالح فأكملوا عمل السلف بابداع ترتيب وزيادة تهذيب ، واختصار وتقريب ، ثم بشرح وايضاح واستنباط أحكام » الخ... (ر: كشف الظنون ص/٦٢٤ وما بعدها).

(١) — انظر تفصيل طريقة التدوين هذه في كشف الظنون ص/٦١٧ وفي «الثقافة الاسلامية» لاستاذنا الطباخ ص/٢٢٣—٢٢٤/ نقلاً عن مقدمة كتاب «جامع الاصول» للإمام أبي السعادات محمد الدين مبارك بن محمد بن الأثير الشيباني الجزيري نسبة الى جزيرة بن عمر ، وهو كتاب عظيم حافل جامع ، هذب فيه ورتب وشرح كتاب أبي الحسن رزين بن معاوية العبدي (— ٥٣٥) الذي جمع فيه ما في موطأ مالك وصحيح البخاري ومسلم ، وسنن النسائي وأبي داود والترمذي . وقد افاد استاذنا الطباخ انه يوجد من جامع الاصول هذا نسخة نفيسة جدا بخط دقيق جميل كأنه طباعة في مكتبة المدرسة العثمانية بحلب ، وقد أصبحت اخيراً ملحقة بمكتبة دائرة الاوقاف .

١٥

العلوم التي نشأت حول الحديث النبوي

نشأ في تاريخ العلوم والثقافة الإسلامية بسبب الحديث النبوي
وتحريره وضبطه وشرحه - ما عدا علم أصول الحديث الذي اشتمل على
قواعد التمحيص - علوم متعددة كل منها يرمي الى خدمة الحديث النبوي
من بعض النواحي ،

ومن أهم هذه العلوم ما يلي :

(١) - علم رجال الحديث أو تاريخهم :

وهو أهم العلوم المذكورة . وموضوعه البحث في رواة الحديث
وتاريخهم وكل ما يتعلق بشؤونهم ونشأتهم وشيوخهم وتلاميذهم ورحلاتهم
ومن اجتمعوا به أو لم يجتمعوا من أهل عصرهم ، ومركزهم العلمي في
عصرهم ، وعاداتهم وطبائعهم وأخلاقهم وشهادة عارفهم لهم أو عليهم ،
وسائر ماله صلة بتكوين الثقة ، والحكم عليهم جرحاً أو تعديلاً .

(٢) - علم الجرح والتعديل :

الجرح الطعن في الراوي من ناحية فأكثر ، والتعديل التوثيق ،
وهو اعتبار الراوي مقبول الرواية ، أي ثقة يحتاج بروايته ونقله .

وعلم الجرح والتعديل يتصل اتصالاً وثيقاً بعلم تاريخ الرواة . وقد
اتفق العلماء على جواز الجرح تبياناً للواقع وكشفاً لحقائق الاشخاص

الذين يتصدون لرواية الحديث ، ولا يعتبر هذا اغتصاباً محرماً ، لأن الغيبة المنهي عنها شرعاً هي ما كانت طعناً مجرداً وذمماً لا يتوقف عليه مصلحة شرعية . أما هنا فلا يمكن معرفة حقائق الاشخاص الذين ينقلون الحديث ، وهو من أصول الشريعة ، الا من طريق تشريح أحوال هؤلاء الاشخاص ، وتعديلهم أو تجرييحهم من قبل الباحثين العالمين بأحوالهم ، لقبول روايتهم أو ردها لا لمجرد الذم .

وأول من جمع كلامه وآراؤه في الجرح والتعديل هو الامام الحافظ الحجة يحيى بن سعيد القطان (- ١٨٩ هـ) من طبقة شيوخ شيوخ البخاري . ثم توارد على ذلك من بعده .

ويعد من أكمل الكتب في ذلك وأجلها كتاب « السكامل » لأحمد بن عدي . ومن أشهر المؤلفات المتأخرة المشهورة في ذلك والمطبوعة المتداولة الى اليوم : « ميزان الاعتدال » للحافظ الذهبي . فقد اختصر فيه كتاباً كبيراً لابن الجوزي ، واعتمد كتاب ابن عدي ، وأخذ كثيراً من تاريخ البخاري وغيره .

وفي علم الجرح والتعديل قواعد وموازانات واصطلاحات طريفة هامة فمن قواعده مثلاً أن تعديل الشخص مقبول من أهل المعرفة ولو لم يذكر سببه ، وذلك على الرأي الراجح لدى المحدثين . وأما الجرح فلا يقبل الا ببيان سببه الموجب له ، ككون الراوي كذوباً ، أو ذا غفلة أو جاهلاً ، أو فاسقاً ، أو ذا عقيدة مبتدعة ، أو عرفت عنه حادثة تحط من

وسدده أو تضعف من الثقة به ؛ الى غير ذلك من الاسباب .

والجرح يثبت بقول شخص واحد دون حاجة الى التعدد .

وألفاظ التعديل والجرح تختلف في دلالاتها الاصطلاحية على

المراتب ؛ مثل قولهم في التعديل : هو ثقة ، أو مُتَقِن ، أو صدوق ،
أو محله الصدق ، أو لا بأس به ، أو صالح الحديث .

وقولهم في الجرح : هو لين الحديث ، أو ليس بقوي ، أو مقارب

الحديث أو ضعيف الحديث ، أو مضطرب الحديث ، أو متروك الحديث ،
أو ليس بذلك ، أو مجهول ، أو لا شيء .

وقولهم في التعديل : لا أعلم به بأساً ، يعتبر دون قولهم لا بأس به ،

اذ قد يكون فيه بأس أي ضعف يوجب جرحه ، ولا يعلمه القائل .

وكذا قولهم في الجرح : في حديثه ضعف ، يعتبر دون قولهم فيه :

هو ضعيف الحديث .

(٣) — علم الناسخ والمنسوخ من الأحاديث :

وهو علم يبحث عن الاحاديث المتعارضة في الاحكام التي تقررها

ليعرف أيها الناسخ وأيها المنسوخ ، فإن من المقرر أنه اذا ورد في السنة

حديثان متعارضان في حكم شرعي فاذا امكن التوفيق بينهما بحمل كل

واحد منهما على محمل لا يعارض الآخر ، فانه يحمل ويؤول الحديثان بهذه

الطريقة وتسمى : « طريقة الجمع » ، لأنها يجمع فيها بين الحديثين ويعمل

بهما معاً .

أما إذا لم يمكن التوفيق بينهما بطريقة الجمع ، فإن عرف أيهما صدر أولاً وأيهما آخرأ اعتبر المتأخر ناسخاً لحكم المتقدم ، أي ملغياً له ، وهي : قضية النسخ التفسيري .

وإن لم يعرف السابق من اللاحق يلجأ الى ترجيح أحدهما عن الآخر بمرجحات : مثل أن يكون أحدهما أقوى سنداً ، أو أن يكون الحكم الذي تضمنه تشهد له شواهد ، وتؤيده احاديث اخرى ، او قواعداً ثابتة ، وهذه تسمى : « طريقة الترجيح » .

ويجب أن يلاحظ أن التعارض المذكور لا يتصور علمياً الا بين الاحاديث الصحاح لا بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف الثبوت ، لأن الضعيف لا يعمل به ، فلا يعتبر معارضاً للحديث الصحيح الثابت .

(٤) - علم غريب الحديث :

غريب الحديث هي الألفاظ التي تحتاج إلى شرح وتفسير بعد أن ضعفت معرفة الناس باللغة الفصحى فأصبحت تلك الألفاظ بالنسبة الى المتأخرين غير اللغويين كغريب اللغة .

فهذا العلم يبحث في استقصاء هذه الألفاظ التي تسمى : غريب الحديث ، وشرحها ، وتحديد معانيها الحقيقية أو المجازية المقصودة في الاحاديث الواردة فيها .

وقد اهتم فريق كبير من العلماء على التعاقب بالتأليف في هذا الموضوع لما ظهرت الحاجة اليه لجهل الناس باللغة بعد العصر الاول الذي لم يكن

الصحابة فيه والتابعون محتاجين إلى شرح شيء من ألفاظ الحديث لمعرفةهم باللغة وأساليب البيان .

ويقال إن أول من جمع كتاباً في غريب الحديث وشرحه هو أبو عبيدة معمر بن مثنى البصري المتوفي سنة (٢١٠هـ) .

ثم تسلسل المؤلفون بعده وازدادوا توسيعاً واستقصاءً ، واختلفت مؤلفاتهم منهجاً وترتيباً ، حتى استقرت على طريقة تأليف معجمات اللغة ، ومن هؤلاء عبد الملك الاصمعي (٢١٦-) ، ومحمد بن المستنير المعروف بقطرب (٢٠٦-) ، وأبو عبيدة القاسم بن سلام (٢٢٤-) ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦-) ، والمبرد (٢٨٨-) ، وثعلب ، ومحمد بن القاسم الانباري ، وغيرهم ؛ الى أن جاء مجد الدين مبارك بن محمد ابن محمد الشيباني المعروف بابن الاثير (٦٠٦-) فوضع كتابه الحافل المسمى « النهاية » فاستوعب فيه وأقصى وأحسن الترتيب ، وأصبح هو المرجع المشهور في هذا الموضوع ، يرجع اليه في تفسير غريب الحديث ، وهو أربعة أجزاء كبيرة مطبوع متداول ، واختصره السيوطي ، ومختصره مطبوع بهامشه . وهو ، أي مختصر السيوطي ، قليل الجدوى بعد طبع الاصل . وقد ذكر ابن الاثير في مقدمة كتابه هذا « النهاية » تاريخ هذا العلم وتسلسل مؤلفيه ومؤلفاته وخصائص كل منها وطريقته ، وفصل ذلك تفصيلاً جيداً .

الاستشهاد بالحديث على اللغة وقواعدها

اختلف العلماء في أنه هل يعتبر الحديث المروي حجة في اثبات اللغة وقواعد النحو ، أولا يعتبر ؟

وجهور العلماء على أن الحديث النبوي يعتبر حجة في ذلك .

وذهب أبو حيان وابن الضائع من النحويين إلى أنه لا يقبل الاحتجاج بالحديث على اللغة وقواعدها وحجتهم في ذلك أن كثيراً من الأحاديث المروية لم تنقل بلفظها من فم النبي عليه السلام ، بل رويت بالمعنى ؛ وهي مختلطة بغيرها مما نقل باللفظ ؛ فبذلك تزول الحجة اللفظية في الحديث النبوي على اللغة وقواعدها .

وقد أجاب العلماء على هذه الشبهة بأن ما نقل بالمعنى إنما نقله رواة من الصحابة ورجال الصدر الأول وهم من أهل اللغة والبصر بها ممن يحتاج بكلامهم أيضاً . فاللفظ الذي صاغوا به معنى الحديث الذي سمعوه صياغة صحيحة في أساليبهم ، وموافقة لمعنى الحديث ، هو أيضاً - أي لفظهم نفسه - مما يحتاج به في اثبات اللغة وقواعد النحو (ر : قواعد التحديث للشيخ جمال الدين القاسمي ص / ٢١٥ - ٢١٧) .

هذا ، وقد فصل في هذا العصر الاستاذ العلامة الشيخ محمد الحضر حسين التونسي هذا الموضوع وناقشة وأتى فيه برأي تفصيلي سديد نشره في الجزء الثالث من مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بمصر ، فقال :

« من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به على اللغة وهو ستة أنواع :

(١) -- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحة النبي عليه الصلاة والسلام كقوله « حَمِي الوَطِيس » ، وقوله : « ماتَ حَتَفَ أَنْفَهُ » وقوله : « الظلم ظلمات يوم القيامة » وقوله : « ان من البيان لسحرا » وقوله في بعض النساء : « مأزورات غير مأجورات » وقوله : « ان الله لا يملُ حتى تملوا » ، ونحو ذلك من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان ، وبراعة الصياغة .

(٢) -- ما يروى من الأقوال التي كان النبي عليه السلام يتعبد بها ، أو يأمر بالتعبد بها ، كألفاظ دعاء القنوت في الصلاة ، والتحيات فيها وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

(٣) -- ما يروى شاهداً على أن النبي عليه السلام كان يخاطب كل قبيلة من العرب بلغتها وبلغتها الخاصة ، كحديث : « ليس من البر الصيام في السفر »

فهذه الأنواع الثلاثة ظاهر فيها قصد الرواة الى رواية الحديث بلفظه .

(٤) -- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها فإن اتحاد ألفاظها مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ، سواء اتعددت طرقها الى النبي عليه السلام ، أو الى الصحابة

أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً ممن يحتج بكلامهم في اللغة .

٥ - الأحاديث التي تم تدوينها على يد من نشأوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي .

٦ - ما عرف من حال رواته أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين ، والقاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وعلي ابن المديني .

فهذه الأنواع الستة لا ينبغي التردد في الاحتجاج بها على اللغة وقواعدها .

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها على اللغة ، وهي التي لم تدون في العهد الاول ، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين . »

١٥

أقسام الحديث الأساسية والفرعية

أشرنا فيما سبق إلى أن علماء الحديث قد اصطاحوا على أسماء يميزون بها أحوال الأحاديث ودرجاتها .

وقد قسموا الحديث بوجه عام إلى ثلاثة أقسام أساسية ، تتفرع منها فروع كثيرة .

وتلك الأقسام الأساسية الثلاثة هي : الصحيح - الحسن - والضعيف

أ) - الحديث الصحيح :

فأما الحديث الصحيح فهو الذي يرويه الثقات بعضهم عن بعض بالتسلسل ، ويكون مسنداً إلى النبي عليه الصلاة والسلام بسند متصل الحلقات من مبدئه إلى منتهاه ، ولا يكون فيه شذوذ ولا علة .

والشخص الثقة : هو الذي يكون ~~عده~~ ضابطاً .

و ~~السند~~ أن يكون الراوي ثقة ولكنه يخالف في روايته ما يرويه الجماعة . وعندئذ يسمى حديثه « شاذاً »

والعلة : هي أن يكون في سند الحديث أو في متنه سبب خفي قاذح فيه ليس ناشئاً عن جرح الراوي أي عن طعن في الثقة به ، كما لو كان الحديث ~~مرسلاً~~ ، وهو الذي حذف من سنده اسم الصحابي أي الراوي الاول ، وأسنده التابعي رأساً إلى الرسول عليه السلام ، كما سنرى .

وشريطة ~~العدالة~~ في رواية الصحيح تنتظم جميع الصفات التي تشترك في تكوين الثقة بصدق الشخص الراوي من حسن العقيدة ، والمحافظة على جميع الواجبات الدينية ، واجتناب الكذب خاصة ، واجتناب سائر المعاصي المنكرات والشبهات وكل ما يخل بالمرورة بوجه عام ، والتزام التقوى والورع والامانة والعفة .

وشريطة الضبط تنتظم كمال الملسكات العقلية ، وحسن التمييز ، وقوة
الذاكرة ، والنباهة وعدم الغفلة ، وكل ما يتعلق بحسن الفهم والحفظ واليقظة
والمعرفة بأحوال الناس ،

وممن اشتهرت عدالتهم وضبطهم ولا حاجة للنص عليها الأئمة
الاربعة الفقهاء اصحاب المذاهب : أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ،
وأحمد بن حنبل . ومن غيرهم من أئمة الحديث أو الفقه ابن شهاب
الزُّهري^(١) ، وشعبة^(٢) ، وسفيان الثوري^(٣) ، وسفيان بن

(١) — هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري من بني زهرة من
قريش (٥١ — ١٥٤ هـ) مدني تابعي من شيوخ الامام مالك ومن أكابر الحفاظ
الفقهاء ، وأول البادئين بتدوين الحديث (ر : تذكرة الحفاظ ١/١٠٢ / ووفيات الاعيان) .
وقد تقدم ذكره أيضاً في بحث تدوين الحديث

(٢) — هو ابو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدی أصله من
واسط وسكن البصرة الى ان توفي (٨٢ — ١٦٠ هـ) . من أئمة رجال الحديث
حفظاً ودراية وثبتاً . وهو أول من فتن في العراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء
والمترولين . وكان عالماً بالأدب والشعر له كتاب « الغرائب » في الحديث (ر :
المستطرفة / ٨٥ / وتهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٨ والاعلام للزركلي) .

(٣) — هو ابو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري من مضر (٩٧ —
١٦١ هـ) كوفي سكن مكة والمدينة ثم طلبه المهدي العباسي فخرج الى البصرة ومات
فيها متوارياً . كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى ، آية في حفظ الحديث .
ذكر عن نفسه انه ما حفظ شيئاً فنسيه .

من كتبه في الحديث « الجامع الكبير » و « الجامع الصغير » (ر : الفهرست لابن
النديم / ٣١٥ / طبعة المطبعة الرحمانية ، وأعلام الزركلي) .

عَيْنِيَّة^(١) ، والأَوْزَاعِي^(٢) ، والليث بن سعد^(٣) ، وو كيع بن الجراح^(٤) ،

(١) — هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي (١٠٧ — ١٩٨ هـ) ولد بالكوفة ومات بمكة ، وكان محدث الحرم حافظاً ثقة فقيهاً مجوداً واسع العلم . قال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز . (الفهرست / ٣١٦ / وأعلام الزركلي) .

(٢) — هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو من قبيلة الاوزاع (٨٨ — ١٥٩ هـ) امام الشام في علم السنة والفقه كان زاهدا ورعاً ومن الكتاب المترسلين . ولد في بعلبك ونشأ في البقاع وسكن بيروت ومات فيها . وسها الآن محلة باسمه . عرض عليه القضاء فامتنع . أجاب عن نحو سبعين الف مسألة . وكانت الفتيا في الاندلس على مذهبه الى زمن الحكم بن هشام . حتى غلب بعد ذلك المذهب المالكي هناك . الف كتاب « السنن » و « المسائل » كلاهما في الفقه .

(ر : رسالة «أحسن المساعي في ترجمة الامام الاوزاعي» بمقدمة الامير شكيب أرسلان . والفهرست لابن النديم / ٣١٨ / والوفيات ، وأعلام الزركلي) .

(٣) — هو ابو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي (٩٤ — ١٧٥ هـ) من أعظم الفقهاء المجتهدين في مصر جرت بينه وبين الامام مالك مراسلات فقهية . قال الشافعي . الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به . (ر : وفيات الاعيان ، وكتاب « مالك » للاستاذ الشيخ محمد ابي زهرة / ١٠٣ — ١١٣ / وأعلام الزركلي) .

(٤) — هو ابو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ، نسبة الى رؤاس بطن من قيس عيلان (١٢٩ — ١٩٧ هـ) محدث العراق في عصره حافظ ثبت أرادته الرشيد على قضاء الكوفة فامتنع ورعاً . كان يصوم الدهر ، قال فيه الامام احمد بن حنبل : ما رأيت أحداً أوعى منه ولا أحفظ ، و ديع امام المسلمين (اعلام الزركلي) .

ويحيى بن معين^(١)، وعلي بن المديني^(٢)، وعبد الله بن المبارك .
وشريطة اتصال السند معناها أن يكون كل راو قد سمع الحديث ممن
فوقه بحيث لا يروي فيه أحد ممن لم يسمع منه مباشرة ، وإنما سمع ممن
سمع منه .

يتضح من ذلك أن الحديث الصحيح بعد توافر نصاب الصحة فيه
تكون صحته على درجات تتفاوت بين الكمال والاكتمالية .

ويعتبر أهل الحديث من أصحاب الاسانيد رواية الامام الشافعي ، عن
مالك ، عن نافع^(٣) مولى ابن عمر ، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ،

(١) — هو ابو زكريا يحيى بن معين المروى البغدادي (١٥٨ هـ — ٢٣٣ هـ) ،
من أئمة الحديث قال عنه الذهبي : سيد الحفاظ . وقال أحمد : يحيى بن معين أعلمنا
بالرجال (أي رواية الحديث) . وقال يحيى نفسه : كتبت بيدي ألف حديث .
(ر : الوفيات ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٦/٢ ، وأعلام الزركلي) .

(٢) — هو ابو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني البصري (١٦١ هـ — ٢٣٤ هـ)
من أكابر رجال الحديث كان حافظ عصره . ويرجع على الامام أحمد في العلم باختلاف
الحديث . له نحو مائتي مصنف (ر : تذكرة الحفاظ ١٥/٢ ، وأعلام الزركلي) .

(٣) — هو نافع المديني ابو عبد الله مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب (—
١١٧ هـ) من أئمة التابعين بالمدينة أصابه مولاه من سبي الديلم فعلمه وفقهه في الشريعة
أخذ الحديث عن مولاه ابن عمر وغيره من صحابة الرسول (ص) كابي هريرة ،
وعائشة أم المؤمنين ، وأبي سعيد الخدري . وكان وارث علم ابن عمر ومن أعلم الناس
بفتاويه وأضبطهم رواية للحديث ومن شيوخ الامام مالك ، لم يعرف له خطأ في جميع
ما رواه . وقد أرسله عمر بن عبد العزيز الى مصر ليعلم أهلها السنن (ر : كتاب مالك
للإستاذ الشيخ محمد ابي زهرة ص ٩٠ / ووفيات الاعيان) .

عن النبي صلى الله عليه وسلم . ويسمون هذا السند « **السلسلة الذهبية** » كما يقول الامام أبو داود . وهذا السند عند البخاري أصح الاسانيد مطلقاً . وبعض الأئمة يرى أصح الاسانيد رواية الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه عبد الله ؛ وبعضهم يرى الأصح رواية محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السلمي عن علي بن أبي طالب (رض) ، وبعضهم يقول رواية ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود (رض) ^(١) .
والأرجح عدم تخصيص الرتبة العليا في الصحة بأحد هذه الاسانيد ، بل كل ما اطلق عليه الأئمة هذا الوصف استفيدت أرجحيته ، ويلتحق

(١) — عبد الله بن مسعود من الصحابة هو أحد **العبادة الاربعة** الذين كانوا يعتبرون أربعة أركان في الحديث والفقه والفتيا ، وهم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن العباس الملقب : **ترجمان القرآن** . وكان ابن مسعود يلقب : **جبر الأئمة** (والجبر بفتح الحاء وكسر ها العالم المتبحر) .

وعلقمة بن قيس النخعي ولد في حياة الرسول (ص) ثم تلقى حديث ابن مسعود وغيره من الصحابة ، واقتفى طريقة ابن مسعود في فقه الرأي ، ويعد علقمة المؤسس الاول من التابعين لطريقة أهل الرأي العلمية في العراق ، وهو أجل من تلقى عن ابن مسعود . ويعد ابراهيم بن يزيد النخعي أجمل من تلقى عن علقمة ، وحامد بن أبي سليمان شيخ ابي حنيفة أجل من تلقى عن ابراهيم ، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت الملقب **بالامام الأعظم** من أهل الفقه ومؤسس المذهب الحنفي وإمام أهل الرأي في العراق هو أجل من تلقى عن شيخه حماد . وأبو حنيفة كانت ولادته سنة ٧٠ / ووفاته سنة ١٥٠ هـ .

به ما اتفق على قبوله البخاري ومسلم ، ثم ما انفرد به البخاري ، ثم ما انفرد به مسلم .

(ر : « علوم الحديث » — المقدمات — لابن الصلاح في النوع الاول ، و « قواعد التحديث » للشيخ جمال الدين القاسمي ص ٥٧ / نقلا عن شرح النخبة والتدريب)

ب) - الحديث الحسن :

والحديث الحسن هو الذي لا تبلغ رواته كلهم أو أحدهم مرتبة رجال الصحيح بل هم دونهم في الحفظ والاتقان وليس في سنده متهم بالكذب او الغفلة أو الخطأ ، وليس فيه شذوذ .

ج) - الحديث الضعيف :

وأما الحديث الضعيف فهو ما انحط سنده عن رتبة رواية الصحيح والحسن ، أو وجد فيه علة قاذحة .

والحديث الضعيف تحته أنواع كثيرة تختلف اسمائها وصفاتها باختلاف العلل القاذحة الموجبة لضعفه ، فمن أنواعه ما يسمى المقلوب او الشاذ او المضطرب أو المرسل أو المنقطع أو المعضل^(١) ، إلى غير ذلك من الاسماء

(١) - المعضل (بفتح الضاد) ، وهو في اصطلاحهم ما أسقط من سنده شخصان فأكثر بشرط التوالي ؛ كقول الشافعي : « قال ابن عمر قال رسول الله كذا » فان بين الشافعي وابن عمر واسطتين هما مالك فنافع مولى ابن عمر . (ر : قواعد التحديث للقاسمي ص ١١١) .

الدالة على نوعية خاصة لعلة قاذحة ، وسيأتي شرح بعض هذه الانواع .
ويرى بعض علماء الحديث تقسيم الحديث الى قسمين فقط : صحيح وضعيف ، ويلحق الحسن بالصحيح ، لكن الجمهور على التقسيم الثلاثي .
والمقرر لديهم أن الحديث الضعيف لا يعتمد عليه ولا يقبل في اثبات الاحكام الشرعية واستنباطها ، وأن الحديث الصحيح هو الذي يعول عليه في ذلك حتى روي عن كل من أئمة المذاهب الاربعة الفقهاء أنه قال :
« إذا صح الحديث فهو مذهبي » .

أما الحديث الحسن فيعتبر لديهم في حيز القبول ، ويحتج به فيما لا يعارض الصحيح . فاذا تعددت طرق روايته ، أو دعمته أحاديث أخرى توافقه يرتقي عندهم الى درجة الصحيح في الاعتبار ، ويسمى عندئذ « صحيحاً لغيره » .
وأما الحديث الموضوع المكذوب على لسان النبي عليه السلام ، أي الذي حكم العلماء بوضعه . فهو غير داخل في هذه الاقسام ، لأنه لا يعتبر من الحديث النبوي .

انواع الصحيح

والحديث الصحيح تحته أنواع عديدة :

(١) - الحديث المتواتر :

فنه « المتواتر » وهو الذي يرويه عن النبي عليه السلام عدد كثير عن عدد كثير إلى حين تدوينه بحيث تبلغ كثرتهم دائماً مبلغاً يحكم العقل

معه باستحالة تواطئهم على الكذب ، كتواتر رواية القرآن عن النبي عليه السلام .

والتواتر إذا تحقق في خبر يفيد علم اليقين في صحة نقله كحكمنا بوجود كثير من البلدان التي لم نشاهدها ، استناداً الى إخبار الكثيرين ممن شاهدوها وحكوا عنها . ولذا لا يشترطون في رواية التواتر العدالة التي يشترطونها في رواية الأحاد ، لأن اليقين في التواتر مستفاد من الكثرة البالغة حداً لا يمكن معه عقلاً احتمال التواطؤ على الكذب .

ومتى نزلت كثرة الرواية عن هذا القدر الذي يوجب الحكم العقلي في عصر من عصور الرواية انقطع التواتر ولا يعود بعودة الكثرة في عصر بعده ، لأن تلك الكثرة عندئذ إنما تروى عن قلة ،

والعبرة في دوام التواتر الى حين التدوين فمتى تم تدوين الحديث المتواتر وتسجيل تواتره في مدونات المصنفين الثقات من علماء الحديث لا عبرة بعد ذلك لقلة رواته في العصور المتأخرة بل يظل محتفظاً بصفة التواتر .

والأحاديث المتواترة نوعان : متواتر بلفظه ، ومتواتر بمعناه دون لفظه .

فالتواتر بلفظه قليل جداً ، ومن العلماء من لا يعتبر متواتراً بلفظه الا حديثاً واحداً هو قول النبي عليه السلام : « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » (ر : « علوم الحديث » لابن الصلاح ، النوع / ٣٠)

وأما المتواتر بمعناه فهو الذي لم تتواتر رواية لفظه ولكن معناه وردت فيه أحاديث كثيرة بمناسبات وطرق مختلفة بلغ مجموعها حد التواتر وإن لم يتواتر نص كل واحد منها ، وهذا أيضاً قليل لكنه أكثر من المتواتر بلفظه ، ومن أمثله جميع الأحاديث التي تتضمن حكماً أصبح معلوماً من الشريعة بالضرورة كعدد ركعات الصلوات المفروضة ، وتحريم الغش .

وقد أفرد فريق من المؤلفين المتقدمين والمتأخرين الأحاديث المتواترة بالتدوين . وآخرهم العلامة المحدث حجة العصر المرحوم السيد محمد بن جعفر الكتاني الفاسي نزيل دمشق ، صاحب « الرسالة المستطرفة » والمؤلفات الكثيرة ، في كتاب سماه : « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » وهو مطبوع . وقد بلغ ما جمعه فيه ثلثمائة وعشرة أحاديث ما بين متواتر لفظاً أو معنى فقط . وللتواتر شرائط معروفة في كتب المصطلح .

(٢) - المشهور :

ومن أنواع الصحيح أيضاً الحديث « المشهور » وهو الذي كانت أول روايته عن النبي عليه السلام رواية آحاد ثم تواترت بعد ذلك فرواه عنهم عدد كبير بالغ حد التواتر فإذا كان الراوي الأول من الثقات كان الحديث المشهور من نوع الصحيح بل يأتي في الدرجة الثانية بعد التواتر كحديث : « إنما الرُّمَّمال بالنبات ، وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت

هجرة نيايصيها او امرأة نيكها فجرة الى ما هاجر اليه « (١) .
فان راويه الاول هو عمر بن الخطاب (رض) وحده (٢) ثم اشتهر وتواتر
عنه ، فبلغ عدد رواته المئات الكثيرة .

(٣) - حديث الواحد :

وهو الذي يرويه واحد فأكثر عن واحد فأكثر دون أن يبلغوا حد
التواتر أو الشهرة الآنفى الذكر . فاذا كان جميع رواته من الثقات الذين
يتألف منهم سند صحيح كان حديث الآحاد صحيحاً والا فلا .
يتضح من ذلك انه اذا كان في سند الحديث كله راو واحد ضعيف
خرج الحديث عن الصحة ، كالسلسلة إذا كان فيها حلقة واحدة ضعيفة
كانت السلسلة كلها ضعيفة كهذه الحلقة وإن كانت سائر حلقاتها قوية .
والأحاديث الصحاح المأثورة معظمها من نوع الآحاد إلا قليلا مما
تواتر أو اشتهر . ومنهم من يعد المشهور من قسم الآحاد ، فيقسم الحديث
من حيث طرق روايته الى قسمين فقط : متواتر وآحاد .

الصحاب ، والتابعون ، وتابعو التابعين :

والصحابي (بفتح الصاد) : هو الذي اجتمع بالنبي عليه السلام
من المؤمنين .

(١) — اخرجه البخاري ومسلم وغيرهما (ر : شرح المناوي على الجامع الصغير
للسيوطي تحت الحديث الاول .

(٢) — ومن ثم يعدون هذا الحديث في أول روايته غريباً ، فان الغريب في
اصطلاح المحدثين هو ما انفرد به راو ثقة .

والتابع أو التابعي : هو الذي لم يجتمع بالنبي وإنما أدرك أحد صحابته واجتمع به .

وتابع التابعي : هو الذي لم يدرك أحداً من الصحابة ، وإنما أدرك أحد التابعين .

أنواع أحاديث الآحاد

وأحاديث الآحاد تتنوع الى أنواع شتى بحسب الصفات التي في أسانيدھا أو متونها ، وقد اصطلح المحدثون على أسماء يميزون بها كل نوع منها بحيث تعرف هذه الصفات فيه بمجرد تسميته باسمه الاصطلاحي كما سلفت الإشارة إليه .

فمن هذه الصفات ما يعتبر مزية في سند الحديث فإذا وجد في السند الصحيح زاده اعتباراً ، ومنها - وهو الأكثر - ما يعتبر علة قاذحة لا يمكن معها أن يرتقي الحديث إلى رتبة الصحيح .

أ) - فمن النوع الأول الذي فيه صفة تعتبر من المزايا : الحديث « المسلسل » والحديث « العزيز » . فالمسلسل هو الذي يحافظ فيه جميع الرواة كقول كل منهم (سمعت فلاناً يقول سمعت فلاناً يقول) الخ ... او (حدثني فلان وهو أول حديث سمعته منه ، قال حدثني فلان وهو أول حديث سمعته منه) الخ ... أو يحافظ فيه الرواة على إشارة من النبي عليه السلام حين التحديث ، كما لو كان جالساً فاتسكأ أو رفع يده ، فيحاكي

هذه الحركة ويقلدها الراوي الأول فمن بعده . ومزية الحديث المسلسل
اشتماله على مزيد الضبط والمحاكاة من الرواة .

والعزيز هو الذي يشترك في سماعه ونقله اثنان أو ثلاثة ، أي لا
يرويّه أقل من اثنين عن اثنين إلى النهاية .

(ب) - ومن الشائني الذي فيه صفة تعتبر علة قاذحة تنافي الصحة
أنواع كثيرة: كالمنقطع والمعضل والمعلق والمدلس والمنكر والمضطرب
والمدرج والمقلوب ، وغير ذلك . وتعرف معاني هذه الأنواع بالرجوع
إلى كتب مصطلح الحديث .

١٨

المرفوع والمتصل والمسند والمنقطع والمرسل والمعنعن

هـذا ، ومن المفيد أن نخصص بالشرح ستة أنواع كثيرة الدوران
في البحث عن أسانيد الحديث ، وهي :

(١) - **الحديث المرفوع** : وهو ما أضيف إلى النبي عليه الصلاة والسلام خاصة
ونقل عنه صراحة من قوله أو فعله أو تقريره ، سواء أكان سنده متصل الحلقات
إلى الصحابي (الراوي الأول) ، أو كان غير متصل ، أو كان محذوف السند
كله ، كما لو قال المحدث : « قال رسول الله (ص) أفعل كذا وكذا » .
من أمثلة المرفوع ما رواه أحمد في مسنده من حديث سعد بن أبي

وقاص ، قال أحمد : حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ^(١) ، حدثنا رَوْح ، حدثنا محمد بن أبي حميد ، « حدثنا اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن جده سعد ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شقوته ثلاثة : من سعادة ابن آدم المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الصالح . ومن شقوة ابن آدم : المرأة السوء والمسكن السوء ، والمركب السوء » .

وما رواه الامام مسلم في صحيحه . قال : « حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري - وحدثنا أبو الأحرص محمد ابن حيّان ، حدثنا ابن أبي حازم - كلاهما ^(٢) عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« من حمل علينا السلاح فليس منا ، ومن غشنا فليس منا » .

فاذا لم يكن الحديث مرفوعاً بل تضمن نقل شيء من أمور التشريع عن صحابي ولم يرفعه هذا الصحابي ، أي لم يقل إنه سمعه أو رآه من النبي

(١) — أي قال عبد الله : حدثني أبي . ومن عادة المحدثين اختصار ذلك ، وقد يرسمون : (ثنا) أو (نا) اختزالاً من « حدثنا » و (أنا) اختزالاً من « أخبرنا » . ولكن أصول قراءة السند أن يرد القاري المختصر أو المختزل الى أصله ، فيقول القاري هنا مثلاً : « حدثنا عبد الله (قال) حدثني أبي (قال) حدثنا روح عن سعد (انه) قال : قال رسول الله » الخ ..

(٢) — أي يعقوب وابن أبي حازم كلاهما يروي عن سهيل : فهذا الحديث يرويه

مسلم عن سهيل من طريقين .

(ص) سمي عندئذ : «موقوفاً» ، وبعضهم يسميه : «ائراً» كما تقدم ،
وتكثر الموقوفات في التفسير المأثور عن الصحابة في آيات القرآن .
ومن أمثلة الموقوف حديث : « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله
حسن » فهذا يرويه بعض الفقهاء على أنه حديث نبوي . والتحقيق أنه من
قول عبد الله بن مسعود (رض) موقوفاً عليه غير مرفوع الى النبي عليه
السلام . وقد أخرجه عن ابن مسعود أحمد بن حنبل في مسنده . ويعده
الفقهاء أصلاً ودليلاً على اعتبار العرف والعادة في أحكام المعاملات الشرعية
بين الناس (١) .

وحكم الموقوف عند كثير من المجتهدين كأبي حنيفة ومالك : أنه إن
كان موضوعه مما يدرك بالرأي لا يعتبر من الحديث النبوي في شيء ، بل
هو رأي للصحابي المنقول عنه . وأما إذا كان يتضمن أمراً لا مجال للرأي
والقياس فيه ، كعدد ركعات الصلاة ومواقيتها مثلاً ومقادير الزكاة ، فهو في
حكم الحديث المرفوع ؛ لأن الصحابي لا يمكن أن يقوله إلا عن سماع من
النبي عليه السلام ما دام لا مجال للرأي فيه .

(٢) - الحديث المتصل ، او الموصول : هو ما اتصل بسنده الى المروي
عنه الاول بحيث يذكر كل راو من سنده منه .

ومن أمثلة المتصل الحديث السابق المذكور في مثال المرفوع ، فان

(١) - ر : أول رسالة « نشر العرف في بناء الأحكام على العرف » للعلامة

الفقيه محمد أمين ابن عابدين .

كل واحد من روايته (من الراوي الأخير أحمد بن حنبل حتى الراوي الاول الصحابي سعد بن أبي وقاص) قد ذكر من سمعه منه وأخذه عنه .
ومن أمثله أيضاً : ما رواه أحمد في مسنده من حديث عمر بن الخطاب :
« حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، حدثنا يعقوب ، حدثنا أبي عن ابن اسحاق ،
قال حدثني نافع مولى عبد الله بن عمر ، عن عبد الله بن عمر ، قال : خرجت
أنا والزُّبَيْر والمقداد بن الاسود إلى أموالنا بخير^(١) نتعاهد بها . فلما قدمناها
تفرقنا في أموالنا ، قال : فعُدِّي عليَّ تحت الليل فقُدت^(٢) يداي من
مرفقي ، فلما أصبحت استصرخ عليَّ صاحبائي فأتاني فسالاني عن صنع هذا
بك ؟ قلت لا أدري . قال : فأصلحنا من يدي ثم قدموا بي على عمر ، فقال :
هذا عمل يهود .

ثم قام في الناس خطيباً ، فقال : أيها الناس ، ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان عامل يهود خيبر على أن يخرجهم إذا سئنا . وقد عدوا
على عبد الله بن عمر فقدعوا يديه ، كما بلغكم ، مع عدوتهم على الأنصار
قبله ، لانشك أنهم أصحابهم^(٣) ، ليس لنا هناك عدو غيرهم . فمن كان له
مال بخيبر فليحقق به ، فاني مخرج يهود ، فأخرجهم .

(١) — كانت خيبر لليهود ففتحها النبي عليه السلام ووزع اراضيها بين المجاهدين
الفاطحين عندما خان اليهود ونقضوا المعاهدة التي كانت بينهم وبينه .

(٢) — الفدع : خلع المفاصل من أماكنها .

(٣) — أي لانشك أنهم هم المعتدون على عبد الله الآن وعلى الأنصار من قبل .

فهذا حديث متصل الإسناد من زوايه الأئمة خير الامام أحمد بن حنبل إلى عمر .

(٣) — الحديث المستمر : وهو على الرأي الأرجح ما كان متصلاً مرفوعاً ، أي ما اجتمع فيه صفة اتصال السند الى صفة الرفع والاضافة الى النبي عليه السلام ، كالأمثلة التي ذكرناها للمرفوع والمتصل . فكل منها مسند .

ومن أمثلته ما رواه البخاري في باب مداواة النساء جرحى الجهاد ، قال : « حدثنا علي بن عبد الله ، حدثنا بشر بن المفضل ، حدثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت مَعُوذ ، قالت : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نسقي ، ونداوي الجرحى ، ونزد القتلى الى المدينة » .

وهذا المثال ليس فيه لفظ معين منقول عن النبي (ص) وإنما يثبت به أمر النبي عليه السلام للنساء بهذه المساعدة ، او تقريره إن لم يكن عن أمر منه ولكنه فعل بحضرته فأقره .

(٤) — الحديث المنقطع : وهو ما كان في سلسلة إسناده راو غير مذکور ، سواء أكان ذلك الراوي المطوي هو الصحابي أو من دونه ، كقول مالك مثلاً : « قال ابن عمر قال رسول الله او فعل كذا وكذا .. » فإن مالكا لم يلق ابن عمر وإنما أخذ عن نافع مولى ابن عمر وراوي علمه .

والمنقطع غير المقطوع في اصطلاح المحدثين . فإن المقطوع هو ما جاء عن التابعين أو من دونه من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم ، وهو في

الحقيقة لا يعد من الحديث فذكره في أقسامه لأجل التمييز .

(٥) — الحديث المرسل : فإذا كان الراوي المطوي من سند الحديث المنقطع هو الصحابي (الراوي الأول) سمي الحديث **مرسلاً** ؛ كقول نافع مولى ابن عمر : قال رسول الله (ص) كذا أو فعل كذا ، فإن نافعاً تابعي لم يسمع من النبي مباشرة وإنما لقي الصحابة . وللعلماء اختلاف طويل في أن الحديث المرسل يمكن أن يكون صحيحاً ، أو أن الإرسال علة مضعفة للحديث أبداً بلا تفصيل .

وإذا كان المطوي من سند الحديث راويين متتابعين فأكثر سمي الحديث عندئذ : « **معضلاً** » ومثاله قول مالك مثلاً : « قال رسول الله » . وكذا قول الشافعي مثلاً : « قال ابن عمر قال رسول الله كذا وكذا » . فبين مالك والنبي عليه السلام واسطتان على الأقل لأنه من تابعي التابعين ، وبين الشافعي والصحابي ابن عمر واسطتان أيضاً .

(٦) — الحديث **المعنعنع** : وهو ما يقول فيه الراوي : « عن فلان عن فلان عن فلان عن النبي (ص) أنه قال كذا أو فعل كذا » بدلاً من أن يقول الراوي « حدثني أو أخبرني فلان أو سمعت فلان » وما في معناه . ونقطة الشبهة فيه أن جملة « عن فلان » ليست صريحة في أن الراوي سمع بنفسه من فلان المذكور المروي عنه .
بناء على ما سلف تنقسم علل الأحاديث إلى نوعين : ظاهرة ، وخفية .

فالظاهرة ما يعود الى طريقة النقل كالنعنة والإرسال والانتقطاع .
والخفية ما سوى ذلك كأحوال الرواة والشذوذ والغرابة .
ويتضح أيضاً مما بيناه في شرح تلك الأنواع الستة من الحديث ،
أن الحديث لكي يكون خالياً من العلل الظاهرة يختلف أنواعها من
هادمة للصحة وغير هادمة يجب أن يكون مسنداً ، أي متوافراً فيه الرفع
والاتصال معاً . ثم بعد ذلك يمكن أن يكون المسند صحيحاً أو ضعيفاً
بالنظر الى أحوال رواته وسائر العلل الخفية .

أما المرفوع فإن كان متصلاً فهو المسند ، وإن كان غير متصل فهو
ضعيف أبداً ، لأن فيه علة الانتقطاع وإن كان المذكورون من رواته ثقات .
وأما المعنعن فإن مجرد النعنة لا يخرجُه عن الصحة ، بل إذا ثبت
إمكان تلاقى كل راوٍ مع من فوقه وكانوا كلهم ثقات ، يعتبر متصلاً
صحيحاً ، وإلا فلا . وقد وجد المعنعن كثيراً في صحيح البخاري ومسلم .
(ر : قواعد التحديث للشيخ جمال الدين القاسمي ص / ١٠٤ و ١١١) .

ملاحظة

ومما تجب ملاحظته أن الحكم على حديث بالصحة أو بالضعف إنما هو
تعبير عن ظاهر الحال وليس حكماً على الواقع ونفس الأمر .
فاذا قيل عن حديث : إنه صحيح ، فعني ذلك أن رجال سنده ثقات ،
وإسناده متصل ومرفوع ، وليس في متنه مطعن ؛ فهو بحيث يوحى بغلبة

الظن لأهل المعرفة والاختصاص أنه صحيح النسبة الى النبي (ص) .
وإذا قيل عن حديث : إنه ضعيف أو غير صحيح ، فليس معنى ذلك
أنه كذب قطعاً ، بل قد يكون في الواقع صدقاً ، فحينئذ هو بالنسبة
للصحابي اذا كان قد سمعه من النبي عليه السلام واجب الاتباع ؛ وإنما
المراد بوصفه بعد ذلك بالضعف أنه بالنسبة إلى من جاءهم عن طريق
النقل والرواية من المتأخرين لم يصح إسناده فلا يعتمد عليه .

١٩

الحديث القدسي

هناك نوع من الأحاديث المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم يسمى
في اصطلاح العلماء : « الحديث القدسي » ، وهو ما يسنده النبي من
الكلام إلى الله عز وجل ، فيرويّه النبي للأمة على أنه من كلام الله .
فالفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي هو أن الأول يحكيه
النبي عليه السلام حكاية عن الله تعالى ويسند مضمونه إليه ، أما الثاني فمن
كلام النبي نفسه .

والفرق عندئذ لدى العلماء بين الحديث القدسي والقرآن ، مع أن
كليهما يضيفه النبي الى الله تعالى هو حاصل من جهتين : جهة ذاتية ،
وجهة خارجية :

أ) -- فالفارق بينهما من الجهة الذاتية هو أن القرآن العظيم موحى بلفظه وترتيبه ، فليس للنبي عليه السلام فيه إلا التبليغ. أما الحديث القدسي فهو موحى بمعناه فقط دون لفظه ، فصياغته من النبي عليه السلام كصياغته لأقواله نفسه .

فالحديث القدسي نظير ما لو أعطي شخص كتاباً ، أو أُلقي عليه كلام بأحدى اللغات وكلف أن يترجمه الى لغة أخرى فالترجمة باللغة المنقول إليها هي من صياغته وعبارته ، ولكن معانيها إنما ينقلها نقلاً على سبيل الحكاية .

أما القرآن فنظير ما لو أعطي شخص كتاباً موجهاً الى جماعة وكلف أن يتلوهم عليهم بنصه تبليغاً دون تصرف .

ب) - والفارق بينهما من الجهة الخارجية هو أن القرآن في الواقع ثابت نقله عن النبي عليه السلام بطريق التواتر الذي هو أعلى درجات الشبوت ، فهو متواتر كله . أما الحديث القدسي ففيه الصحيح والضعيف الشبوت ، بل وفيه الموضوع المكذوب ، كسائر الحديث النبوي .

ومن الأمثلة الصحيحة للحديث القدسي ، ما رواه الامام مسلم في صحيحه بسنده إلى أبي ذر الغفاري رضي الله عنه ، ونقله النووي في أربعينه المختارة ، (رقم/ ٢٤) والسيوطي في الجامع الصغير (رقم/ ٦٠٢٠) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« قال الله تعالى : يا عبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته محرماً بينكم ، فلا تظالموا .

يا عبادي ، كل من ضالٍّ إلا من هديته ، فاستهدوني أهدكم .
يا عبادي ، كل من جائعٍ إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم .
يا عبادي ، كل من عارٍ إلا من كسوته ، فاستكسوني أكسكم .
يا عبادي ، إنكم تخطئون بالليل والنهار ، وأنا أغفر الذنوب جميعاً ، فاستغفروني أغفر لكم .

يا عبادي ، إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ، وإن تبلغوا نفعي فتنفعوني .

يا عبادي ، لو أن أولكم وآخركم ، وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجلٍ واحدٍ منكم ما زاد ذلك من ملكي شيئاً .

يا عبادي ، لو أن أولكم وآخركم ، وإنسكم وجنكم ، كانوا على أفجر قلب رجلٍ واحدٍ منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً .

يا عبادي ، لو أن أولكم وآخركم ، وإنسكم وجنكم ، قاموا في صعيد واحد ، فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألتَه ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص الخيط إذا أدخل البحر .

يا عبادي ، إنما هي أعمالكم أخصيها لكم ، ثم أوفيكم أياها : فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه . »

ومجموع الأحاديث القدسية المروية يتجاوز المائة (ر: شرح الاربعين النووية للعلامة الشهاب ابن حجر الهيتمي تحت هذا الحديث) .
وقد يتصل الحديث النبوي بالحديث القدسي ويتداخلان في نص واحد كحديث فضل الصيام رواه الشيخان البخاري ومسلم في كتاب الصوم من صحيحيهما ، أن رسول الله (ص) قال :
« كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة عشر أمثالها الى سبعمائنه ضعف ، قال الله تعالى : ابر الصوم ، فانه لي وأنا أجزي به ، يدع ^(١) شهوته وطعامه من أهلي . للصائم فرحتان : فرحة عند فطره ، وفرحة عند لقاء ربه ، واخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك » .

٢٠

مقارنة بين أسلوب الحديث النبوي وأسلوب القرآن

الفرق عظيم جداً بين أسلوب الحديث النبوي وأسلوب القرآن في طريقة البيان العربي . فبينهما شقة واسعة لا يشبه أحدهما الآخر لدى أهل البصر باللغة وأساليبها ، وبالمأثور المؤلف من بيانها قديمه وحديثه .
وإن هذا التفاوت الكبير في الأسلوبين إذا أنعم الانسان فيه النظر

(١) — ضمير الفاعل يعود الى الصائم المفهوم من المقام . وتختلف رواية البخاري عن مسلم في بعض ألفاظ هذا الحديث وجمله . وقد أوردناه هنا بلفظ رواية مسلم .
والخلوف (بضم الخاء) تغير رائحة الفم في الجوع بسبب فراغ المعدة .

وكان ذا ملكة بيانية لا يترك لديه مجالاً للشك والريبة في أن الحديث النبوي والقرآن صادران عن مصدرين مختلفين .

فالحديث النبوي كما سنرى من نصوصه التي سنعرض أمثلتها قريباً جاء كله على الأسلوب المعتاد للعرب في التخاطب ، تتجلى فيه لغة المحادثة والتفهم والتعليم والخطابة في صورها ومناهجها المألوفة لدى العرب ، ويعالج جزئيات القضايا والمسائل ويحجب عنها ، ويحاور ويناقش كما يتخاطب سائر الناس بعضهم مع بعض . ولكنه يتميز من الكلام العربي المألوف بأن فيه لغة متقاة غير نائية ، وأن فيه إحكاماً في التعبير وجمعاً للمعاني المقصودة بأوجز طريق وأقربه ذون حشو ، مما يستحق به التسمية بجوامع الكلام . فهو كلام عربي من الطراز المأثور ، ولكنه على درجة عليا من أساليب البلغاء المعهودة .

أما أسلوب القرآن فهو أسلوب مبتكر لا يجد الناظر فيه والسامع شبهة له فيما يعرف من كلام العرب وأساليبهم . يعالج الكليات ، ويفرض الأحكام ، ويضرب الأمثال ، ويوجه المواعظ ، في عموم لا تشبهه العمومات المألوفة ، وخطاب فيه من التجريد ما يجعل له طابعاً خاصاً منقطع النظير .

فلو أخذ قانون تشريعي وقورن بأحكام القرآن الآمرة الناهية لما كان له به شبه في الأسلوب أصلاً ، ولو اتحد موضوع الأمر والنهي فيهما . وإذا أخذ كتاب تاريخ وقورن بما في القرآن من قصص تاريخي لما

وجد أيضاً بينهما شبهة في الأسلوب ولو أنهما عالجا قصة واحدة .
ولو أخذ كذلك كتاب مواعظ وأخلاق وقورن بما في القرآن
من مواعظ لما كان بينهما أيضاً شبه أصلاً في الأسلوب ولو اتحد الموضوع .
وهكذا لا يمكن أن يجد الباحث كلاماً أو كتاباً في اللغة العربية يمكن
أن يتحد أو يتشابه أسلوبه وأسلوب القرآن . فهو صورة جديدة مبتكرة
في البيان العربي جارية على قواعد العرب وطريقتهم في التركيب ، ولكنه
يختلف عنها كل الاختلاف فيما نسميه بالأسلوب ، بحيث إنك لو خلطت
سورة أو جملة آيات بمجموعة أخرى من الكلام العربي لاستطعت أن
تميزها منها بسهولة .

أما الحديث النبوي فكثيراً ما يشبه أسلوبه أسلوب سائر الأقوال
والحكم المأثورة إذا كانت بليغة . ولذلك كثيراً ما توضع الأحاديث
كذباً على لسان رسول الله عليه السلام فتشبهه من حيث لفظها ومعناها
على السامع ، ولا يمكن البحث عن أصالتها وصحتها إلا عن طريق السند .
ومن المسلم به لدى أهل البصر الأدبي أنه من المتعذر على الشخص
الواحد أن يكون له أسلوبان في بيانه يختلفان اختلافاً كبيراً أحدهما عن
الآخر ويجري كل منهما في ذاته على نسق متشابه لا يختلف في درجة
بلاغته وطريقته ، ويختلف عن أسلوبه الآخر اختلافاً كلياً ، فهذا ما لم يعهد
في التاريخ الأدبي المعروف . بل إذا أراد أحد الكتاب أن يخرج عن
الأسلوب الذي هو متميز فيه إلى أسلوب آخر فلا بد أن يظهر فيه التكلف ،

ولا يمكن أن يتقن ذلك الأسلوب الثاني ، فبالك بهذا التفاوت السكلي بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث ؟

فمن يتوهم من الأجانب أن القرآن هو مجموعة من تأليف النبي عليه السلام إلى جانب أحاديثه إنما منشأ وهمهم هذا عدم إمكانهم أن يتذوقوا الفارق العظيم بين الأسلوبين لكي يعرفوا إمكان وحدة المصدر فيهما أو اختلافه .

وهذا الاختلاف الواسع المدى بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي الذي يوجب الحكم باختلاف مصدرهما يتجلى واضحاً لكل ذي إدراك في الأسلوب العربي وذوق في لسان العرب من المقارنة بالأمثلة الواردة منهما في موضوع واحد :

فلو أننا أخذنا من القرآن آيات ، ومن الحديث النبوي أحاديث في موضوع تلك الآيات نفسه ، لرأينا بهذه المقارنة من اختلاف الأسلوبين الحاكم باختلاف المصدر مافيه البرهان الكافي :

(١) — فلنأخذ مثلاً قول القرآن العظيم في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

« ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » .

ولننظر مقابلة في المعنى نفسه قول النبي عليه الصلاة والسلام :
« لَسْتُمْ مَرْنٌ بِالْمَعْرُوفِ وَلَسْتُمْ هَوْنٌ عَنِ الْمُنْكَرِ ، أَوْ لَيْسَ لَطُنَ اللَّهُ

عليكم شراركم ، فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم .

(٢) — ولناخذ مثلاً في موضوع الإخاء في الدين قول القرآن العظيم

في سورة الحجرات :

« إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ » .

ولننظر مقابله في نفس المعنى قول النبي عليه السلام :

« المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يُسْلَمه » .

ومعنى (يسلمه) أن يتركه لعدوه فلا يحميه ولا يمنعه منه .

(٣) — ولناخذ أيضاً قول القرآن العظيم في موضوع الإخاء الإِنْسَانِي

العام والتآلف والتفاضل بالتقوى والصلاح ، لا بالعرق والنسب ،

ولا بالمال والنسب :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ

لَتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ » .

ولننظر في المعنى نفسه أقوال النبي عليه السلام التالية :

« أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ ، كُلُّكُمْ لَأَدَمٌ وَأَدَمٌ مِنْ

تَرَابٍ ، لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ ، وَلَا لَأَحْمَرٍ ^(١)

(١) — يفسر أهل اللغة والحديث الأحمر هنا بالأبيض من الناس . وجمعه

« أَهْمَر » . أما الأحمر من الأشياء مراد بهذ واللون الأحمر المعروف فجمعه : « هُمَر »

بضم فسكون (ر : النهاية لابن الأثير ، ولسان العرب) .

على أسود ، ولا لا أسود على أحمر ، إلا بالتقوى .

« من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه . »

« المؤمن آلف مألوف ، ولا خير فيمن لا يآلف ولا يؤلف . »

(٤) — ولناخذ أيضاً قول القرآن العظيم في ارتباط صلاح الحياة

الاجتماعية بنظام العقوبة على الجنايات .

« ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تعقلون . »

ولننظر في مقابلة قول النبي عليه السلام :

« إقامة حد بأرض خير لأهلها من مطر أربعين صباحاً . »

(٥) — ولناخذ أيضاً قول القرآن في وجوب أداء الأمانة والحكم بالعدل :

« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس

أن تحكموا بالعدل إن الله نعماً يعظكم به ، إن الله كان سميعاً بصيراً .

ولننظر في مقابلة أقوال النبي عليه السلام :

« أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك »

« ما من أحدٍ يكون على شيء من أمور هذه الأمة فلم يعدل فيهم

إلا كتب الله في النار . »

« لا تقدر أمة لا يقضى فيها بالحق ولا يأخذ الضعيف حقه من

القوي غير مُتَعَتِع . »

وهكذا إذا تقصينا الموضوعات والمعاني التي وردت في القرآن وفي

الحديث معاً نجد بينهما في الأسلوب العربي هذا البون الكبير الذي يجزم

معه كل ذي بصر وإنصاف أن شخصاً لا يمكن أن يصدر عنه هذا
الأسلوبان معاً ، ولكل منهما طابعه الخاص البعيد كل البعد عن الآخر ،
وكل منهما في ذاته وفي جميع أمثله ونصوصه متشابه لا يختلف ، بل يجري
على غرار واحد ، فيحافظ على طريقته المتميزة ، وعلى اختلافه عن غيره
ذلك الاختلاف الكبير .

وانه ليتجلى من هذه الأمثلة المقارنة ومن نظائرها ما أشرنا إليه آنفاً
من أن أسلوب الحديث النبوي هو أسلوب التخاطب العادي المألوف بين
العرب في بيانهم وأحاديثهم ومحاوراتهم وحكمهم وأحكامهم ووصاياهم
ونصائحهم ، لا يخرج عن هذا السنن المألوف بينهم ، وإنما يمتاز بأنه من
جوامع الكلام ومن حكم البيان وفصيح اللغة ، وبخلوه من الحشو ومن
الصور الخطائية العاطفية التي تعتمد على العاطفة وحدها دون العقل .
وبتعبير آخر : إنه يتجلى في أسلوب الحديث النبوي العقل الناطق بأبلغ
وأوجز تعبير معتاد . أما أسلوب القرآن فيتجلى فيه الابتكار الذي لم
يعهد له مثيل ، ولا يشبهه شيء من كلام العرب في طرائق بيانه
ومناهج خطابه .

الافتخار الشخصية التي ينفخ فيها الأسلوبان :

هذا ، وإذا كان كل أسلوب يبني يشف عن ذاتية وشخصية في المتكلم ،
فإن من وراء ذلك التفاوت العظيم في أسلوب القرآن والحديث النبوي

من الوجهة البيانية يستشف القارئ والسماع تفاوتاً أعظم منه في هذه الذاتية التي ينبئ عنها الكلام .
فعندما تسمع القرآن تتجلى لك من خلال آياته ذاتية تتكلم من جوِّ علوٍ وقوة ، وسطوة ، وقدرة ، وحكمة ورحمة . وهذه الذاتية القوية العظمى التي تتجلى من وراء أسلوب القرآن لا تضعف حتى في المواطن التي تعبر فيها عن الرحمة ، وإن قوتها واحدة في جميع سورته وآياته . فهي دائماً ذاتية جبارة قادرة منتقمة عادلة حكيمة رحيمة ، آخذة بزمامين من الترغيب والترهيب ، ذات سلطان مطلق .

فانظر وتصورها مثلاً من خلال نحو الآيات التالية :
« الله لا اله الا هو الحي القيُّوم . لا تأخذه سنةٌ ولا نوم ، له ما في السموات وما في الأرض » .
« الله وليّ الذين آمنوا يُخْرِجُهُم من الظلمات الى النور » .
« وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مُترَفِها ، ففستقوا فيها ، فحقَّ عليها القولُ فدمرناها تدميراً »

« وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين احساناً »
« إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون »
« وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » .
« أو لم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ، وكانوا أشدَّ منهم قوة ، وما كان الله ليُعجزه من شيء في السموات ولا

في الأرض ، إنه كان عليمًا قديرًا . ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا مترك على ظهرها من دابة ، ولكن يؤخرهم الى أجل مُسمى ، فإذا جاء أجلهم فإن الله كان بعباده بصيرا .

« هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم . هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ، سبحان الله عما يشركون . هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحُسنى ، يُسَبِّحُ له ما في السموات والارض وهو العزيز الحكيم »

« أو لم ير الانسان أنا خلقناه من نُطفة فاذا هو خصيم مبين . وضرب لنا مثلا ونسي خلقه : قال من يُحيي العظام وهي رميم ؟ قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلقٍ عليم »

أما الحديث النبوي فانك تشعر من وراء اسلوبه بشخصية بشرية ، وذاتية يعثر بها الضعف والقوة ، ولكن قوتها من لون آخر : ففيها ضعف الذات العاجزة أمام الصعوبات القاهرة تارة ، وفيها قوة الثقة بالحق تارة اخرى . فكثيراً ما تشعر من اسلوب الحديث النبوي بشخصية تعزّز بهذا الضعف الذاتي أمام الله ، إلى جانب اعتزازها بقوة الامانة والثقة بالحق . ففيها ضراعة البشر وتواضع الزهاد ، إلى جانب حكمة العلماء وقوة المبلغين الامناء . فانظر وتصور هذه الشخصية في لون قوتها من خلال

قول الرسول عليه السلام لعنه أبي طالب حينما هددته قريش فنصحته
بترك الدعوة .

« والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على
أن أترك هذا الأمر ما فعلت حتى يظهره الله أو أهلك دونه » .
وتصورها في شعورها بالضعف الذاتي من خلال الأدعية الماثورة عن
النبي عليه الصلاة والسلام في مناجاة ربه ، كقوله بعدما خرج لدعوة
ثقيف وعاد بالأذى والخذلان :

« اللهم اليك أشكو ضعف قوتي وقلة حيلتي ، وهواني على الناس .
يا أرحم الراحمين إلى من تكلني ؟ إلى عدو يتجهمني أم إلى قريب ملكته
أمرني . إن لم تكن ساعطاً علي فلا أبالي ، غير أن عافيتك أوسع لي . أعوذ
بنور وجهك الكريم الذي أضاءت له السموات والأرض ، وشرقت له
الظلمات ، وصلاح عليه أمر الدنيا والآخرة أن تحل علي غضبك ، أو تنزل
علي سخطك . لك العتبى حتى ترضى ، ولا حول ولا قوة إلا بك » .

وقوله : « اللهم إني أسألك رحمةً من عندك تهدي بها قلبي ، وتجمع
بها شملي ، وتسلم بها شعثي ، وترد بها الفتن عني » ^(١) .

ويقول السيد أحمد بن المبارك نقلاً عن شيخه عبدالعزيز الدباغ رحمهما
الله تعالى في «الابريز» في معرض بيان الفرق بين الحديث النبوي والقدسي
وبين القرآن ، بعد كلام طويل يحلل فيه الفرق من نواح روحية ، ما نصه :

(١) — ر : «أفضية الرسول» للقرطبي ص / ١٢٣

« وكل من له عقل، وأنصت للقرآن ، ثم أنصت لغيره أدرك الفرق لا محالة. والصحابة رضي الله عنهم أعقل الناس ، وما تركوا دينهم الذي كانت عليه الآباء إلا بما وضح من كلامه تعالى . ولو لم يكن عند النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما يشبه الاحاديث القدسية ما آمن من الناس أحد ، ولكن الذي ظلت له الاعناق خاضعة هو القرآن العزيز الذي هو كلام الرب سبحانه وتعالى » .

وهذا الكلام إنما يرمي الى ما أوضحناه من تفاوت الاسلوبين تفاوتاً كلياً ، وأن اسلوب القرآن بدع مبتكر لا يشبهه شيء من كلام العرب. ثم قال الشيخ عبد العزيز أيضاً رحمه الله تعالى بعد ذلك :

« كل من استمع القرآن ، وأجرى معانيه على قلبه ، علم علماً ضرورياً أنه كلام الرب سبحانه . فان العظمة التي فيه ، والسطوة التي عليه ، ليست إلا عظمة الربوبية وسطوة الألوهية . والعافل الكيس اذا استمع لكلام السلطان ثم استمع لكلام رعيته ، وجد لكلام السلطان نفساً به يعرف ؛ حتى إننا لو فرضناه أعمى وجاء الى جماعة يتكلمون ، والسلطان مغمور فيهم ، وهم يتناوبون الكلام ، لميز كلام السلطان من غيره بحيث لا تدخله في ذلك ريبة » .

وهذا الكلام كأنما يعني به ، رحمه الله ما سميناه **افتتلاف الشخصية** التي تستشف من وراء الكلام .

وبعد فهذه مقارنه بين اسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي إنما نقصد بها الموازنة بين الأسلوبين من الناحية العربية البيانية فقط ، وما توحى به من اختلاف الذاتيه والشخصية مما يدل على اختلاف المصدر دون النظر الى النواحي التي يذكرها العلماء والأدباء الباحثون في وجوه إعجاز القرآن المتعددة لأنها تخرج عن موضوعنا هنا .

أحاديث نبوية مختارة

لتكون نصوصها موضع دراسة تحليلية وأدبية

١ — « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى »

[رواه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب . ونقله السيوطي مستهلاً به كتابه « الجامع الصغير » ، وتقدمت تتمته في بيان أقسام الحديث الصحيح .]

٢ — « المسلم من سلم الناس من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه »

[رواه البخاري في كتاب الإيمان من حديث عبد الله بن عمرو .]

٣ — « إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم . »

[رواه مسلم عن أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر (رض) ونقله عنه الامام النووي في رياض الصالحين ، باب الاخلاص]

٤ — « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله »

أجاب النبي عليه السلام بهذا من سأله عن الرجل يقاتل شجاعة ، ويقاتل حميةً ويقاتل رياءً ، أي ذلك في سبيل الله ؟

[رواه البخاري ومسلم ، ونقله النووي في الرياض ، باب الاخلاص]

٥ -- « ان الدِّينَ النصيحة : لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولائمة

المسلمين وعامتهم » [الجامع الصغير رقم /١٩٦٨/ باسناد صحيح .]

٦ -- « اللهم اني أعوذ بك من الجوع فانه بئس الضجيع ، وأعوذ بك

من الخيانة فانهما بئست البطانة .

[الجامع الصغير /١٥٤٧/ والترغيب والترهيب ج ٣ كتاب الأدب بحث

الترغيب في انجاز الوعد والامانة .]

٧ -- رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع ، ورب قائم ليس له

من قيامه إلا السهر . [ج . ص . /٤٤٠٤/ باسناد صحيح .]

٨ -- « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن

يدع طعامه وشرابه . » [ج . ص . /٩٠٢٤/ نقلا عن البخاري .]

٩ -- « مثل المؤمن كمثل الحامة من الزرع : من حيث أتها الريح

كسفتها ، فاذا سكنت اعتدلت » [ج . ص . /٨١٥١/ نقلا عن البخاري .]

١٠ -- « المؤمن آلف مألوف ، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف ،

وخير الناس أنفعهم للناس » [ج . ص . /٩١٤٧/ باسناد صحيح .]

١١ -- « ألا أخبركم بأحبكم الي وأقربكم مني منازل يوم القيامة ؟

أحسنكم أخلاقاً ، الموسطون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون »

[الترغيب والترهيب ، كتاب الأدب ج ٣ / بحث الترغيب في

حسن الخلق .]

١٢ -- « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد :

إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى »

[ج. ص. / ١١٥٥ / نقلا عن صحيح مسلم ؛ ومسنَد الامام أحمد .]

١٣ - « إِنَّمَا بُعِثُوا لِتَتَمُّ مَسْأَلَتُهُمُ الْخَلْقِ »

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ الْأَدَبُ الْمَفْرُودِ . وَابْنُ عَسَى فِي الشُّعْبِ ، وَاحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .]

١٤ - « إِنْ شَاءَ اللَّهُ يُجِبُ مَعَالِيَ الْأُمُورِ وَأَشْرَافَهَا ، وَيَكْرِهُ سَفْسَافَهَا »

[ج. ص. / ١٨٨٩ / بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ .]

١٥ - « إِنْ شَاءَ اللَّهُ يُجِبُ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقَنَهُ »

[ج. ص. / ١٨٦١ .]

١٦ - « أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ »

[ج. ص. / ١٩٧ / نقلا عن صحيح البخاري ومسلم .]

١٧ - « مِثْلُ الْقَائِمِ فِي حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمِثْلِ قَوْمٍ رَكَبُوا

فِي سَفِينَةٍ فَلَسَّتْهُمْ ، فَصَارَ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ مَوْضِعٌ ، فَتَقَرَّرَ رَجُلٌ مِنْهُمْ مَوْضِعَهُ بِفَأْسِهِ ، فَقَالُوا لَهُ : مَا تَصْنَعُ ؟ قَالَ هُوَ مَكَانِي أَصْنَعُ فِيهِ مَا شِئْتُ . فَانْخَدَعُوا عَلَى يَدَيْهِ نَجَا وَنَجَوْا ، وَإِنْ تَرَكَوه هَلَكُوا وَهَلَكُوا »

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ وَغَيْرُهُمَا ، وَنَقَلَهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ (كِتَابُ الْحُدُودِ) وَهُوَ مَرْوِيُّ بِالْفَاظِ تَخْتَلِفُ فِي رَوَايَةٍ عَنْ أُخْرَى قَلِيلًا .]

١٨ - « لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، أَوْ لَيَسْلَطَنَّ

اللَّهُ عَلَيْكُمْ شِرَارَكُمْ فَيُدْعُوَكُمْ خِيَارَكُمْ فَلَا يَسْتَجَابُ لَهُمْ »

[ج. ص. / ٧٢٢٣ / بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ .]

١٩- « كلكم راعٍ ، وكلكم مسؤول عن رعيته : فالإمام راعٍ وهو مسؤول عن رعيته ، والرجل راعٍ في أهله وهو مسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيته ، والخادم راعٍ في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته ، والرجل راعٍ في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته ، فكلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته »

[ج . ص . / ٦٣٧٠ / نقلاً عن البخاري ومسلم .]

٢٠- « أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً »

قالوا : يا رسول الله هذا ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً ؟

قال : « تأخذ فوق يديه » وفي رواية تحجزه عن الظلم

فإن ذلك نصره »

[رواه البخاري بهذا اللفظ ، ونقله السيوطي باختلاف يسير (ر :

« فيض القدير » للمناوي شرح الجامع الصغير رقم / ٢٧٣٨ / ٢٧٣٩) .]

٢١- « الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

[الترغيب والترهيب ج ٣ كتاب القضاء بحث الترهيب الظلم .]

٢٢- « إِيَّاكَ دَعَا الْمَظْلُومَ فَانْهَاهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ »

[الترغيب والترهيب أيضاً .]

٢٣- « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَإِنَّكُمْ لَتَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ ، وَلَعَلَّ أَحَدَكُمْ يَكُونُ الْخَنَّ

بِحُجَّتِهِ مِنَ الْآخِرِ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ . فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ

أَخِيهِ فَإِنَّمَا أَقْضِي لَهُ بِقِطْعَةٍ مِنَ النَّارِ ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ فَلْيَتْرَكْهَا .

[ج . ص . / ٢٥٦٦ / نقلاً عن البخاري ومسلم .]

٢٤- « لاطاعة لخلق في معصية الخالق »

[ج. ص. ٩٩٠٣ / نقلا عن مسند أحمد من حديث عمران والحكم بن عمرو الغفاري .]

٢٥- « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه »

[ج. ص. ٩٩٤٠ / نقلا عن البخاري ومسلم .]

٢٦- « أربع من كن فيه كان منافقا خالصاً ، ومن كانت فيه

خصلة منها كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا اتّمن خان ، وإذا حدّث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر »

[الترغيب والترهيب في كتاب الأدب أواخر الجزء الثالث نقلا عن البخاري ومسلم .]

٢٧- « من أصبح وهمه الدنيا فليس من الله في شيء ، ومن لم يهتم

بالمسلمين فليس منهم ، ومن أعطى الذلّة من نفسه طائعا غير مكره فليس منا »

[الترغيب والترهيب ، كتاب البيوع بحث ذم الحرص ج ٢ ص ٢١٣ .]

٢٨- « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم

يدّ على من سواهم »

[رواه أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن عمرو (ج ٢ ص ١٨٠ و

١٨٥) وأبو داود في سننه في كتاب الجهاد وكتاب الديات .]

٢٩- « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » [رواه البخاري في

كتاب الصلاة وكتاب الأدب وكتاب المظالم ، ومسلم في كتاب الادب .]

٣٠- « لا دين لمن لا أمانة له ، ولا صلاة له ، ولا زكاة له » .

[نقله الحافظ المنذري في كتابه « الترغيب والترهيب » (ج ٣ كتاب الأدب وغيره) بحث الترغيب في انجاز الوعد والامانة .]

٣١- « المسالمون عند شروطهم »

[ج . ص . / ٩٢١٤ / نقلًا عن مستدرك الحاكم من حديث انس وعائشة .]

« دعوني ماتر كيتكم ، اما هلك من كان قبلكم بسؤاھم واختلا فھم على انبيائھم ، فاذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »

[البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة .]

٣٢- « يَسِّرْ اَوْ لَا تَسِّرْ اَوْ بَشِّرْ اَوْ لَا تُبَشِّرْ اَوْ تَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلِفَا »

[قاله النبي عليه السلام لابي موسى الاشعري ومعاذ بن جبل حينما بعثهما الى اليمن لتعليم أهلها الاسلام . أخرجه البخاري ومسلم في كتاب الجهاد .]

٣٣- « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكِرَ هُوَ أَعْلَاهُ »

[ج . ص . / ١٨٠٩ / والحاكم في مستدركه من حديث ابن عباس ج ٢ ص / ١٩٨ / وصححه ووافقه الحافظ الذهبي في تلخيصه على تصحيحه .]

٣٤- « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ »

[ج ص / ٩٨٩٩ / وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت في كتاب الأحكام ، وأحمد في مسنده رقم / ٢٨٦٧ / من حديث ابن عباس .]

٣٥- « أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ وَإِنِّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ ، أَلَا لَأَفْضَلَ

لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجْمِي ، وَلَا لِعَجْمِي عَلَى عَرَبِيٍّ ، وَلَا لَأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ ، وَلَا لَأَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى : إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ »

[من كلامه عليه السلام في خطبة الوداع رواه أحمد في مسنده ج ٥ ص ٤١١ / الطبعة الاولى / والمنذري في الترغيب والترهيب كتاب الأدب ج ٣ عن جابر بن عبد الله .]

٣٦- « والذي نفسي بيده لا يُسلم عبد حتى يسلم قلبه ولسانه ، ولا يؤمن حتى يأمن جاره بوائقه » . قلت : يا رسول الله ، وما بوائقه ؟ قال : « غشمة وظلمه »

[الترغيب والترهيب كتاب البر والصلة من حديث ابن مسعود .]
٣٧- « ليس الشديد بالصرعة ، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » [البخاري في كتاب الأدب من صحيحه .]

٣٨- « خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي ، ما أكرم النساء إلا كريم ولا أهانهن إلا لئيم » [ج ص ٤١٠٢ / من حديث علي ابن أبي طالب .]
٣٩- « ألا واستوصوا بالنساء خيراً فأنما هن عوان^(١) عندكم » [رواه الترمذي في سننه في أبواب الرضاع وصحيحه . وهو من خطبة الوداع .]

٤٠- « ما أحل الله حلالاً أحب إليه من النكاح ، ولا أحل حلالاً أبغض إليه من الطلاق » [رواه أبو داود والحاكم والبيهقي في الطلاق .]
٤١- « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » [رواه مسلم في الذكر والدعاء عن أبي هريرة .]

(١) — العواني جمع عانية ، وهي الأسيرة ، وهذا على التشبيه بسبب ضعفهن .

٤٢- « إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ . وَيُسَمُّ اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا » [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي الْحُدُودِ عَنْ عَائِشَةَ .]
٤٣- « لَا تَقْدُسُ ^(٢) أُمَّةٌ لَا يُقْضَى فِيهَا بِالْحَقِّ ، وَلَا يَأْخُذُ الضَّعِيفُ

حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مَسْتَعْتَعٍ »

[رَوَاهُ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ ، كِتَابُ الْقَضَاءِ ج ٣]
٤٤- « مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عَصَابَةٍ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَرْضَى اللَّهُ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ » [رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْأَحْكَامِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .]
٤٥- « الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي فِي النَّارِ »

[رَوَاهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ كِتَابُ الْقَضَاءِ ج ٣]
٤٦- « أَمَا بَعْدَ فَإِنِّي أَسْتَعْمَلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَا يَنِي اللَّهُ ، فَيَأْتِيَنِي فَقُولُ : هَذَا لَكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أَهْدَيْتُ إِلَيَّ ! أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا . وَاللَّهُ لَا يَأْخُذُ أَحَدًا مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . فَلَا أَعْرِفَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ ، أَوْ بَقْرَةً لَهَا خُورٌ أَوْ شَاةٌ تَيْسَعِرُ ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ ؟ »

[رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الزَّكَاةِ وَالْهَبَةِ وَالْحَيْلِ وَالْأَحْكَامِ ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَمَارَةِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ . وَنَقَلَهُ النَّوَوِيُّ فِي الرِّيَاضِ بِابْرِدِ الْمَظَالِمِ .]

(١) — الْقُدُسُ بِضَمِّتَيْنِ الطَّهَرُ (الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ) أَيْ لَا تَطْهَرُ وَتَتَنَزَّهُ مِنَ الْعِلَلِ وَالْمَفَاسِدِ .

٤٧- « لا يُلدغ المؤمنُ من جُحشٍ مرتين »

[رواه البخاري في الادب ومسلم في الزهد عن أبي هريرة]

٤٨- « مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا

وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ »

[رواه ابو داود والترمذي والدارمي والدارقطني والحاكم والبيهقي كلهم في

كتاب الصلاة ، ورواه أحمد في مسنده (ج ٣ / ٣٠١) وهو صحيح .]

٤٩- « الصلاة عماد الدين »

[ج ص رقم / ١٥٨٥ / نقلا عن البيهقي في الشعب عن ابن عمر .]

٥٠- « ان الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً وابتغي به وجهه »

[البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف ج ١ ص / ١٨٧ .]

٥١- « ماملأ آدمي وعاء شراً من بطن . بحسب ابن آدم

أُكِيَلَاتٌ يُقَمِّنُ صَلْبَهُ ، فان كان لاحالة فشئتُ لطعامه وثلت لشرا به

وثلت لنفسه »

[رواه المنذري في الترغيب والترهيب ج ٣ ص / ٥١ / والترمذي في الزهد

وصحيحه ، والحاكم في الرقائق وصحيحه ووافقه الذهبي . وكذا ابن ماجه في

الأطعمة عن المقدام بن معد يكرب ، واحمد في مسنده (١٣٢ / ٤) .]

٥٢- « ان الحلال يبين ، وان الحرام يبين ، وبينهما مُشْتَبِهَاتٌ لا يعلمهن

كثير من الناس ، فمن اتقى الشُّبُهَاتِ استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع

في الشُّبُهَاتِ وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن

يرتفع فيه .

أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلَكٍ حِمِيٌّ ، أَلَا وَإِنْ حَمَى اللَّهُ مَحَارِمَهُ ، أَلَا وَإِنْ فِي
الجسد مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ
كُلُّهُ ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ » [رواه البخاري ومسلم ، عن النعمان بن بشير ، ونقله النووي
في الرياض في باب الورع وترك الشبهات ص / ٢٦٢ .]

٥٣- « الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ
أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ »

[رواه مسلم عن النُّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ ، ونقله النووي في باب الورع أيضاً .]
٥٤- « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَكَّنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحْدَثَ عَلَى مِيتٍ فَوْقَ
ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » [رواه البخاري ومسلم
ونقله النووي في الرياض كتاب المنهيات ص / ٦١٩ .]

٥٥- « الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً ؛ فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَالْحِيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ »
[رواه البخاري ومسلم عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، ونقله النووي في الرياض
كتاب الأدب .]

٥٦- « إِنْ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبَوَّةِ الْأُولَى : إِذَا لَمْ تَسْتَسِحِّحْ
فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ » [أخرجه البخاري في باب بدء الخلق ، وأبو داود وابن ماجه
في سننها واحداً في مسنده كلهم عن ابن مسعود .]

٥٧- « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ
أَعْلَمْ ؛ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ »
[رواه البخاري في الأدب المفرد ، والحاكم في الدعاء وصححه ، وابن ماجه
ايضاً في سننه واحداً في مسنده ج ١٤٦/٦ - ١٤٧ .]

٥٨- « اللهم اني أعوذ بك من أن أظلم أو أُظلم »

[رواه ابو داود في كتاب الصلاة ، والنسائي في الاستعاذة ، والحاكم في الدعاء وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي .]

٥٩- « اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن ، والعجز والكسل ،

والجبين والبخل ، و الضلع الدين وغلبة الرجال » [رواه البخاري في الدعوات ، ومسلم في الذكر عن انس . والضلع بفتح اللام وتسكينها الثقل والميل .]

٦٠- « اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن

نفس لا تشبع ، ومن دعوة لا يستجاب لها »

[رواه مسلم في الذكر والدعاء عن زيد بن ارقم .]

الفهرس

الصفحة

معنى الحديث والسنة	٤
الحديث والخبر والأثر	٦
طريقة نقل الحديث وحفظه	٧
رواية الحديث بالمعنى	٨
ضرورة الاعتماد على الحديث في بناء الاسلام	١٠
مقدار الأحاديث المنقولة	١٤
اختلاط الصحيح بغيره أول الامر	١٧
ترجمة الحافظ الذهبي (الحاشية)	١٧
ترجمة محمد بن سيرين (ح)	١٧
وضع الأحاديث المكذوبة ، وعوامله ، ودلائله	١٩
ترجمة الزمخشري (ح)	٢١
موقف علماء صدر الاسلام من مجموع الاحاديث المختلطة	٢٢
ترجمة الامام مالك بن انس (ح)	٢٥
ترجمة عبد الله بن المبارك (ح)	٢٦
الرواية والدراية ، وميلاد علم اصول الحديث	٢٩
ترجمة الامام الشافعي (ح)	٢٩
تدوين الحديث ، والكتب المعتمدة المشهورة فيه	٣١
ترجمة الامام البخاري (ح)	٣٢
ترجمة الحافظ بن حجر العسقلاني شارح صحيح البخاري (ح)	٣٣
ترجمة الحافظ ابى نعيم الاصبهاني مؤلف « حلية الاولياء » (ح)	٣٤

صفحة	
٥٥٣٤	ترجمة الامام بن شهاب الزهري من شيوخ الامام مالك (ح)
٣٤	ترجمة عمرة بنت عبد الرحمن الانصارية من مشايخ الزهري (ح)
٣٧	أشهر مؤلفات الحديث النبوي
٣٨	ترجمة الامام احمد بن حنبل (ح)
٣٩	ترجمة الامام مسلم بن الحجاج صاحب الجامع الصحيح (ح)
٣٩	معنى « الحافظ » في اصطلاح المحدثين (ح)
٣٩	ترجمة الامام النسائي صاحب السنن (ح)
٤٠	ترجمة الامام ابي داود صاحب السنن (ح)
٤٠	ترجمة الامام الترمذي صاحب السنن (ح)
٤٠	ترجمة الامام ابن ماجه صاحب السنن (ح)
٤١	ترجمة الامام السيوطي ، وتأليفه كتاب « اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة »
٤٢	ترجمة الامام ابن الجوزي
٤٢	قولهم : لا عبرة بموضوعات ابن الجوزي ، ولا بتصحيحات الحاكم
٤٣	ترجمة الحاكم ابي عبد الله النيسابوري (ح)
٤٣	اختلاف طريقة تدوين الحديث النبوي باختلاف مقاصد المؤلفين
٤٦	العلوم التي نشأت حول الحديث النبوي
٤٦	علم رجال الحديث ، وعلم الجرح والتعديل . وبيان بعض اصطلاحاته
٤٨	علم الناسخ والمنسوخ من الأحاديث
٤٩	علم غريب الحديث
٥١	الاستشهاد بالحديث على اللغة وقواعدها
٥٣	أقسام الحديث الأساسية والفرعية
٥٤	الحديث الصحيح (معنى ضبط الراوي ، وعدالته ، والشذوذ ، والعلّة)

صفحة	
٥٥	من اشتهرت عدالتهم وضبطهم من الأئمة والرواة
٥٥	ترجمة شعبة بن الحجاج (ح)
٥٥	ترجمة سفيان الثوري (ح)
٥٦	ترجمة سفيان بن عيينة (ح)
٥٦	ترجمة الاوزاعي (ح)
٥٦	ترجمة الليث بن سعد (ح)
٥٦	ترجمة وكيع بن الجراح (ح)
٥٧	ترجمة يحيى بن معين (ح)
٥٧	ترجمة علي بن المديني (ح)
٥٧	ترجمة نافع مولى ابن عمر من شيوخ الامام مالك (ح)
٥٧ — ٥٨	السلسلة الذهبية وأصح الأسانيد
٥٨	عبد الله بن مسعود وبقية العبادلة الأربعة رضي الله عنهم
٥٨	ترجمة علقمة النخعي مؤسس طريقة أهل الرأي العلمية
٥٨	سلسلة مؤسسي طريقة أهل الرأي العلمية : علقمة النخعي ثم ابراهيم النخعي ثم حماد شيخ ابي حنيفة ، ثم ابو حنيفة
٥٩	الحديث الحسن
٥٩	الحديث الضعيف ، وكثرة أنواعه ، وأسمائها
٦٠	أنواع صحيح : الحديث المتواتر لفظاً او معنى ، وعدد المتواترات
٦٢	الحديث المشهور
٦٣	حديث الآحاد
٦٣	الصحابة والتابعون وتابعو التابعين
٦٤	أنواع أحاديث الآحاد بحسب ما في روايتها من مزايا او علل
٦٤	الحديث المسلسل ، والعزير

الصفحة	
٦٥	الحديث المرفوع
٦٦	الحديث الموقوف وحكمه
٦٧	الحديث المتصل او الموصول
٦٩	الحديث المسند
٦٩	الحديث المنقطع والمقطوع
٧٠	الحديث المرسل ، والمعضل
٧٠	الحديث المعنعن ، ونقطة الشبهة فيه
٧٠	علل الحديث الظاهرة والخفية
٧٢	الحديث القدسي ، وتميزه عن القرآن والحديث النبوي
٧٣	حديث « يا عبادي : اني حرمت الظلم على نفسي » الخ ...
٧٥	مثال تداخل الحديثين القدسي والنبوي
٧٥	مقارنة بيانية هامة بين أسلوب الحديث النبوي وأسلوب القرآن في
	نصوص منها متحدة الموضوع يظهر منها الاختلاف الكبير بين الاسلوبين
	والشخصيتين مما يبرهن على اختلاف المصدر .
٨٦	ستون حديثاً منتخبة من الأحاديث الثابتة لتكوين نصوصها موضع
	دراسة تحليلية وأدبية لطلاب الأدب العربي .

الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٣	١٤	١٥	١٧
٦٣	١	هجرتة دنيا	هجرتة الى دنيا

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 072536319

(NEC)

BP135

.Z377

1953

P